الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة عباس لغرور_خنشلة_

كليـة: العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: العلوم الإنسانية
الشعبة التاريخ
التخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

الرقم التسلسلي: ..../ك.ع.ا.ج.ا.ن/ق.ع.ا.ن/2023م

تطور الأنظمة الإدارية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري (1830م – 1871م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة التاريخ تخصص المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطالب:
بركان عزيز

تحت إشراف الأستاذ:
كليل صالح

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة العلمية
قليل مليكة	رئيسا	أستاذ محاضر ا
كليل صالح	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر ا
خليفي رفيق	ممتحنا	أستاذ محاضر ا

السنة الجامعية 2022/2023م

شكر وعرفان

الشكر لله الذي شق سمعي وبصري ووهبني الصحة والعقل والعافية ويسر أمري وفرج كرباتي وذلل لي الصعاب والعراقيل لأبلغ ما أنا عليه اليوم،فاللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد من بعد الرضا وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتي الكرام في شتى الأطوار دون استثناء والى كل من علمني حرف أو أفادني بتوجيه ونصح.

الإهداء

إلى روح شهدائنا الأبرار الذين ضحوا في سبيل هذا الوطن الغالي من أجل أن ننعم بالحرية،

إلى كل من يحمل في قلبه مثقال ذرة نخوة وغيرة على وطننا الحبيب،وإلى كل من خط أحرف التاريخ بكل أمانة وصدق ليطلعنا على ماضي أجدادنا ومعرفة هويتنا

إلى من كان بالأمس سندي والداعم لي في مشواري أبي الشامخ شموخ الاوراس الأشم،

إلى كل من صافحوني وجالسوني بنقاء سريرة دون خبث ولا ضغائن

مقدمـــة

مقدمة

تندرج هذه الدراسة ضمن تاريخ الجزائر في الفترة المعاصرة وبالضبط من بداية الاحتلال الفرنسي والى غاية نهاية الحكم العسكري،وسنسلط الضوء فيها على الجانب الإداري وتطوره وفق الظروف الداخلية والخارجية مع امتداد الزمن خلال فترة الدراسة،وكيف أنجز الاستعمار مهمته بالتوسع الإداري والعسكري لمحاولة إخضاع شعب مغلوب على أمره،دون إعطاء أي أهمية لمصلحة الشعب المحتل،مقارنة باهتمامه بمصلحته التي اعتمد فيها على تقسيم إداري أوروبي غريب وصعب على الجزائريين أن يتأقلموا معه نظرا للعنصرية المفروضة الداعمة للحركة الاستيطانية المخيبة لأمال السكان المحليين ،وقد عملت فرنسا على تجسيد هدفها بالاعتماد على الضباط العسكريين،والذين تلقوا بدورهم مع البداية مساعدة من بعض الجزائريين الذين احتفظوا بألقاب قديمة كالأغا و القايد،حيث سعى الحكام العامون في بداية الاحتلال إلى التوسع العسكري مسيرين ذلك بالمراسيم والقرارات الارتجالية،دون اللجوء إلى جهاز إداري رسمي،إلى أن جاء قرار الإلحاق وقسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات وأقاليم،حيث بدا التطور الإداري يبدوا تأثيره جليا من خلال كل ما يصدر من تشريعات لاسيما ما تعلق منها بإدارة المكاتب العربية،وقضايا الاستيطان،والتشريعات العقارية وتحديد المسؤوليات وغيرها من السياسات التي حاولت فرنسا تجسيدها عن طريق الإدارة لخدمة الاستعمار وتثبيت دعائمه و أركانه،وقد عمل هذا النظام الإداري على تجريد الجزائريين من أحوالهم الشخصية،غير مبال ولا مهتم بنظام القبيلة ولا بمراعاة الأحكام الإسلامية في التشريع والقضاء محاولا دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي،وتفكيك الروابط بينهم وما يجعلهم في تواصل كأراضي العرش التي قسمت وتمت مصادرتها ونقل ملكيتها بعدة سبل مختلفة،وسنت تشريعات لخدمة المعمرين والوافدين الأجانب الذين منحت لهم الجنسية والامتيازات الفلاحية والدعم اللازم لاستقطابهم كبناء المستوطنات لهم،كما عمدت الإدارة الفرنسية إلى عدة سياسات لإرضاء المعمرين على حساب أهل الأرض وتجلى هذا في حق التمثيل النيابي والانتخابات والميزانية وغيرها من الأمور التي خلقت فيها مفارقات واضحة،كما ظهر هذا التباين والالتواء في السياسة الإدارية،في ضغط المعمرين على الإدارة وتراجع سلطات الحاكم العام في بعض سنوات فترة الدراسة،وبروز تشكيلات إدارية جديدة كوزارة الجزائر والمستعمرات،والتي تم التخلي عنها فيما بعد بضغط من ضباط المكاتب العربية واعتبرت سياسة فاشلة،وجب التخلي عنها لعدم فعالية مركزية القرارات وجعل الحاكم العام مجرد منسق لنقل القرارات والتغيرات من الجزائر إلى فرنسا.

مقدمة

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطور النظام الإداري الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري والممتدة من بداية الاحتلال إلى غاية 1871م واهم انعكاسات هذا النظام على الجزائريين والمستوطنين بإتباع خطة عمل لبلوغ الماهية الحقيقية من عملية الغزو المبرر ظاهريا بالمهمة الحضارية والتأديبية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

1-الأسباب الذاتية:

الرغبة الذاتية في إظهار ومعرفة الأساليب والمناهج والنظم الإدارية الفرنسية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة مع معرفة كيفية تطورها وفق الظروف والمعطيات والمتغيرات الحاصلة وقتها على المستويين الداخلي والخارجي وأثر ذلك على الشعب الجزائري بصفة خاصة وعلى المعمرين بصفة عامة.

2-الموضوعية:

انجاز عمل أكاديمي يتمحور موضوعه حول تطور استعماري في مجال نظام الإدارة بالجزائر خلال فترة الحكم العسكري لإثراء الدراسات السابقة وإضافة ولو شيء يسير في هذا المجال مع القيام بواجب لا يعفى منه مقبل على نيل شهادة جامعية.

الإطار الزماني لموضوع البحث:

كأي بحث موضوعي يميز زمنيا بفترة دراسة محددة فان بحثنا هذا يختص بالفترة الممتدة من بداية الاحتلال إلى غاية بداية فترة الحكم المدني أي من (1830م إلى 1871م) هذه الحقبة الممتدة لمدة واحد وأربعين عاما عرفت تصادم حضاري وديني وأساليب لمحاولة الهيمنة والإلحاق ومقاومة رسمية وشعبية فهي ثرية جدا بالتطورات المتداخلة زمنيا ومكانيا.

إشكالية الموضوع

تتمحور الإشكالية التي بنيت عليها موضوع دراستي حول طبيعة النظام الإداري الاستعماري المطبق في الجزائر والتي يمكن صياغتها بالشكل:

مقدمة

"ما طبيعة النظام الإداري الاستعماري المطبق في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري(1830م-1871م).

- وهل كان له دور في إرساء وتثبيت أركان الاحتلال في الجزائر

- هل تأثر النظام الإداري المطبق في الجزائر بالأوضاع العامة في فرنسا والجزائر

أم انه وليد الحاجة والظروف التي تعيشها الجزائر

- ما موقف المعمرين من النظام الإداري الفرنسي المطبق في الجزائر لاسيما ما تعلق منه بالاستيطان

المنهج المتبع

اعتمده في دراستي هذه على الدمج بين ثلاث مناهج وهي:

المنهج التاريخي: لتتبع ودراسة تطور الإدارة الفرنسية خلال فترة الدراسة تشكلا وسياسة

المنهج الوصفي: والذي أتاح لي الوصف للنظم الإدارية وتشكيلاتها التي عرفت المد والجزر في سياستها لمحاولة خلق انصهار بين أكثر من مجتمعين،وكسر محاولات الجزائريين للتمسك بمقوماتهم واسترجاع سيادتهم ووطنهم

المنهج التحليلي:والذي اعتمدت عليه في تحليل ما توصلت إليه من مادة علمية

الدراسات السابقة

لا شك في وجود دراسات سابقة للموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-دراسة ضيف الله عقيلة المعنونة ب:"التنظيم السياسي والإداري الفرنسي للجزائر من بداية الاحتلال 1830م إلى بداية الثورة الجزائرية 1954م،وهي دراسة لم أتمكن من الوصول إليها لأنها مفقودة،وقمت فقط بالاطلاع على مقال لصاحبة هذه الدراسة في هذا الموضوع.

-دراسة كليل صالح المعنونة ب:التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830-1871م والخاصة بنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر.

مقدمة

أهم المصادر

اعتمدت في دراستي على العديد من المصادر والمراجع المتضمنة لكتب مختلفة بالإضافة إلى الرسائل الجامعية واذكر منها:

-تاريخ الجزائر المعاصرة لشارل روبير اجيرون حيث تطرق في كتابه هذا إلى التفاصيل التي تناولت الإدارة الفرنسية والمستوطنين في الجزائر.

-هذه هي الجزائر لأحمد توفيق المدني

-سياسة التسلط الاستعماري ل يحي بوعزيز.

بالإضافة إلى كتب أبو القاسم سعد الله والعديد من المراجع والرسائل الجامعية التي ساهمت في إثراء الموضوع.

صعوبات البحث

التمست بعض الصعوبات واذكر منها:

-صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية الخاصة بالموضوع.

-عدم وجود أرشيف محلي أو جهوي يوفر مصادر البحث في شتى الدراسات

إلا أن هذا لا يعني استحالة الدراسة لهذا الموضوع دراسة علمية تاريخية و الإلمام بجميع عناصره للوصول إلى هدفي بحول الله وقوته رغم كيد الكائدين وأنوف الحاقدين.

وقد قسمت عملي هذا إلى ثلاث فصول مستقلة زمنيا ومتكاملة معرفيا ينطوي تحت كل فصل مجموعة مباحث،حيث أوردت في الفصل الأول المعنون بفترة الحكم الملكي 1830-1848م،أربعة مباحث استهلتها مرحلة التردد والتسيير بالمراسيم والقرارات(1830/1834) ثم اللجنة الإفريقية وتليها التشكيلات الإدارية والتقسيم الجغرافي للجزائر خلال الفترة الثانية(1834م/1848م) وختمته بالمكاتب العربية.

مقدمة

ثم تطرقت في الفصل الثاني الموسوم بفترة حكم الجمهورية الثانية (1848م-1852م) إلى ثلاث مباحث كان في مقدمتها الإطاحة بحكم لويس فيليب وضغط المعمرين للتخلص من سيطرة الحكم العسكري،ثم تناولت موضوع التشريعات العقارية (مصادرة الأراضي وفرنستها)،وكذا دعم الاستيطان لضمان دوام السيطرة الفرنسية على الجزائر

فيما يحتوي الفصل الثالث المعنون بفترة الحكم الإمبراطوري 1852-1870م هو الآخر على ثلاث مباحث،تتضمن التعريف بالإمبراطور وظروف وصوله للحكم،وكذا قضية إستحداث وزارة الجزائر والمستعمرات(1858م-1860م)،ومشروع إقامة مملكة عربية.

وقبل هذا لا باس أن نتطرق إلى نظام الحكم العثماني بالجزائر في أخر عهده كمدخل نعرج فيه على نظام الحكم قبل الغزو الفرنسي،من خلال الحديث عن التنظيم الإداري والتنظيم السياسي وكذا مراحل الحكم العثماني بفتراتها الأربعة.

1/التنظيم الإداري للجزائر في العهد العثماني:

كانت الدولة الجزائرية في العهد العثماني عبارة عن جمهورية عسكرية تربطها بتركيا علاقات دينية واتفاقيات شكلية،وقد اعتبر حكام الجزائر أنفسهم حلفاء للسلطان العثماني،ويتعاملون مع قادة الدول الأوربية بصفة مباشرة ويبرمون اتفاقيات معهم ويتفاوضون مع جميع الدول انطلاقا من مبدأ الدفاع عن مصالح الجزائر وليس مصلحة تركيا،وتظهر هذه السياسة الجزائرية بوضوح في تجاهل الدول الاروبية للوجود التركي بالجزائر،وتعاملهم مباشرة مع حكام الجزائر،وفي بداية القرن 19 أقدمت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الجزائر،مماثلة لعلاقاتها مع المغرب الأقصى الذي لم يكن خاضعا للسيادة العثمانية

حيث أطلقت على ممثلها السياسي بكل من المغرب والجزائر لقب:"مكلف بالأعمال"

وعلى العموم فان السلطة المركزية في الجزائر العاصمة هي التي كانت توجه دفة الأمور السياسية بالبلاد،وحسب التقسيم الإداري الموجود في عهد الدايات،فان الجزائر كانت مقسمة إلى أربع مقاطعات إدارية تتمثل في :

1-دار السلطان

2 -بايليك الشرق

3.1-بايليك الغرب

4.1-بايليك التيطري

2/التنظيم السياسي للجزائر في العهد العثماني:

يمكن القول بان التنظيم السياسي للدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني(عهد الدايات) كان كالتالي:

أولا الداي:هو رئيس الدولة(الحاكم الأعلى) وهو القائد العام للجيش في البلاد.[1]

ثانيا الديوان(مجلس الوزراء):يعد ديوان الداي هو الساعد الأيمن لرئيس الدولة ويضم الشخصيات المقربة إليه والتي يعتمد عليها في تنفيذ سياسته، و يشرف على تسيير شؤون الدولة في المسائل المختلفة(مالية-أمنية-قضائية-دينية.....)،ومن العناصر المعينة للداي في مهامه نجد:

[1]- عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي،1997م،ص64.

***الخزناجي**:وهو بمثابة وزير المالية حيث كان مسؤول عن خزينة الدولة،التي لا يمكن أن تفتح إلا بحضوره لأنه الوحيد المحتفظ بمفاتيح الخزينة.

***الاغا**: وهو قائد الجيش البري بما في ذلك الفرق الانكشارية ووحدات الخيالة العرب والمتطوعون

***خوجة الخيل**:وهو المشرف على أملاك الدولة حيث يعتبر المسؤول الأول عن جمع الضرائب وصيانة أملاك الدولة وإعادة استثمارها،والاتصال بالقبائل عند تعاملها مع الحكومة.

***بيت المالجي**:هو المسؤول عن جميع المسائل المتعلقة بالوراثة وتحديد نصيب خزينة الدولة من الوراثة أو من الأملاك التي تصادر.

***وكيل الخرج**:وهو المكلف بالشؤون الخارجية مع الدول الأجنبية ،وعن كل ماله علاقة بالبواخر والتسليح والذخيرة والتحصينات ومواجهة الخصوم في عرض البحر الأبيض المتوسط.

***الباش كاتب**:هو الأمين العام للحكومة حيث يتولى تسجيل وصياغة جميع القرارات التي يتخذها الديوان في اجتماعاته اليومية تحت إشراف الداي[1]

بالإضافة إلى الموظفون السامون المكلفون بأعمال محددة والتي تعكس حسن التنظيم السياسي ومن جملة الوظائف المحددة نذكر:**الكتاب،رئيس التشريفات،الكاخيا،الخزنادار،الحكيم باشى،الشاوش...الخ**

3/أطوار الحكم العثماني بالجزائر:مر الحكم العثماني في الجزائر بأربع فترات مختلفة،تميزت كل فترة بأسلوب معين في التسيير لشؤون البلاد،وتتمثل هذه المراحل فيما يلي[2]:

1-عصر الباي لاربايات: 1514م-1587م (920هـ/995هـ).

2-عصر الباشوات: 1587م-1659م (995هـ/1065هـ).

3-عصر الاغاوات: 1659م-1671م (1065هـ/1081هـ)

4-عصر الدايات:1671م-1830م (1081هـ/1246هـ).

[1]-عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي،1997م ،ص66.

[2]- عمار بوحوش: ، المرجع نفسه ،ص57.

الفصـــل الأول

فترة الحكـم الملكـــي 1830–1848

المبحث الأول: مرحلة التردد والتسيير بالمراسيم والقرارات(1830/1834).

المبحث الثاني: اللجنة الإفريقية.

المبحث الثالث:التشكيلات الإدارية والتقسيم الجغرافي للجزائر خلال الفترة الثانية(1834م/1848م).

المبحث الرابع: المكاتب العربية.

المبحث الأول:مرحلة التردد والتسيير بالمراسيم والقرارات (1830/1834)

عرفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عدة مراحل وتغيرات في نظام الحكم نتيجة محاولة تأسيسها على نظام خاص يهدف لتكريس الاستعمار وتوسيع الاستيطان،وقد مرت بتجارب عديدة غير متناسقة أدت إلى اختلافات وانتقادات بين المسؤولين الاستعماريين حول الطريقة المثلى لاستعمار الجزائر و إدارتها،وقد تأثر التنظيم الإداري الاستعماري في الجزائر بعدة عوامل منها:استخلافه لنظام تركي سابق وارتباطه بنظام سياسي فرنسي،وقد كان لبسط النفوذ العسكري وتوسيع الاستيطان دور مهم في تحديد تنظيم الإدارة الاستعمارية[1].

الحكومة العامة مع بداية الاحتلال:

لم يكن إنشاء تنظيم إداري وسياسي في الجزائر ذات أهمية بالنسبة لفرنسا في الفترة الأولى للاحتلال،حيث شهدت في بداية الغزو حيرة وتردد حول القضية الجزائرية ومستقبلها حسب الكثير من المصادر،حيث كانت في خضم أزمة سياسية نتيجة الإطاحة بشارل العاشر بعد ثلاث أسابيع من الاستيلاء على مدينة الجزائر،وبدت فرنسا محرجة بشان غزوها للجزائر،ولم تكن تعرف حقا ما إذا كانت ستحافظ عليها أو تتخلى عنها،لذلك لم يكن الاهتمام بإنشاء حكومة أو إدارة بقدر ما كان الاهتمام بالعمل على توسيع العمليات العسكرية والاحتلال.[2]

كان التنظيم الإداري الاستعماري في هذه الفترة بسيطا،حيث أن قائد الجيش هو الحاكم العام للمستعمرة،ففي فترة الجنرال د ي بورمون(5جويلية-12اوت 1830)كانت تساعده لجنة حكومة وقد أسس خليفته الجنرال كلوزيل(12اوت1830-21مارس1831)لجنة حكومة مكونة من المعتمد العسكري وثلاث أعضاء مكلفين بالعدالة والداخلية والمالية،وفي فترة الجنرال بارتيزان(21مارس-6ديسمبر1831)،تم إصدار أمرية تفصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية بتكليف من المعتمد المدني على الأولى،وكانت نتيجة هذا الفصل

[1] أبو القاسم سعد الله:محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3،الشركة الوطنية للنشر،الجزائر،1982م،صص 56-57.

[2] أبو القاسم سعد الله:أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي،1990م، ص ص 91-93

سلسلة من النزاعات بين المعتمد المدني ورئيس الجيش ما أدى إلى إعادة تحديد سلطات رئيس الجيش والمعتمد المدني،حيث تم وضع هذا الأخير تحت أوامر رئيس الجيش.

وقد تميزت هذه الفترة بانحصار التواجد الفرنسي على المدن الساحلية وكان النظام العسكري هو السيد في التسيير وله كل الصلاحيات في إصدار القرارات[1] وتعاقب على تسيير هذه المرحلة عدة حكام عامون سعوا إلى تنظيم الكثير من المجالات بإصدار القرارات والمراسيم وهم:

1/فترة حكم ديبورمون:

دام حكمه عدة أشهر منذ نزوله ارض الجزائر إلى غاية 20 أوت 1830م[2] اصدر عدة قرارات لتنظيم البلاد منها:-**قرار بتاريخ 6جويلية1830م** يقضي بإنشاء لجنة حكومية مكلفة تحت أوامر القائد العام بتوفير أهم المتطلبات والخدمات لفترة مؤقتة،كما كلف هذه اللجنة بدراسة عميقة واقتراح نظام للإدارة وتتكون اللجنة من 6اعضاء،كما قام بتشكيل شرطة مدينة الجزائر وضواحيها بإصدار **قرار13جويلية 1830م** وتعيين قائد عام للشرطة والمكلف بتنفيذ كل الأوامر المتعلقة بالأمن والصحة ويساعده في مهامه محافظين كما تم اختيار مترجمين لمرافقة القائد العام.[3]

2/فترة حكم كلوزيل:

تم تنصيبه بأمر ملكي مؤرخ في 11اوت 1830م وتم عزله في 20نوفمبر1831م[4] و الذي استمر في نفس المنهج المتمثل في توسيع الاحتلال مع التسيير بالقرارات والمراسيم،وتوسع على عدة مناطق منها (عنابه،وهران،متيجة....) وأصر على تنظيم الكثير من الأمور حيث اصدر **قرار 8سبتمبر 1830م** يقضي

---

[1] محفوظ قداش:جزائر الجزائريين،تاريخ الجزائر1830-1954م،تر:محمد المعراجي،منشوراتANEP،دس،ص ص 27-28.

[2] -هو قائد الحملة الفرنسية ولد عام1773م وتوفي سنة 1846م،كان من جنرالات الإمبراطورية ثم انضم إلى لويس الثالث عشر وهو موقع وثيقة الاستسلام وأول من نكث العهد المنعقد باسم الأمة الفرنسية،للمزيد ينظر:حمدان خوجة،المرآة،ص64.

[3] أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية1830-1900م،الجزء الأول،دار الغرب الإسلامي بيروت،ط1992،1م،ص35.

[4] -مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2009،2-2010م،ص18.

بتحديد أملاك الدولة، منها مصادرة الأملاك من منازل وحدائق ومحلات وأراضي التابعة للداي أو البايات أو الأتراك الذين غادروا الجزائر وتحويلها إلى أملاك الدولة،كما قام بتنظيم جهاز الجمارك وعين مدير عام وأعوان لهذا الجهاز **بقرار مؤرخ في 8سبتمبر1830م** وقام بإلغاء رسم الحصة المالية لأبواب مدينة الجزائر وتعويضها برسوم على المواد الغذائية المستوردة من الخارج.

ثم اصدر **قرار 22اكتوبر 1830م** لتنظيم العدالة وتحديد الاختصاص،حيث جعل من القاضي المسلم صاحب اختصاص للنظر في قضايا أهالي المسلمين،والحاخام(رابين) ينظر في قضايا اليهود وعدالة فرنسية حين تكون القضية متعلقة بالاروبيين،وبما أن اللجنة الحكومية الأولى التي أسسها ديبرمون مؤقتة،كان على كلوزيل تنظيم المصالح فأسس لجنة حكومية بموجب **قرار 16اكتوبر1830م** جاء في القرار ما يلي:

*تكون لجنة تأخذ اسم اللجنة الحكومية تتكون من ثلاث أعضاء وأمين عام يترأسها الأمين العام للخزينة وينوب عنه الأمين العام في حالة غيابه تعقد اجتماعها كل يوم اثنين،أو بدعوى من رئيسها.

*تتعامل الإدارة المدنية مع الجيش والدولة وهي تنقسم إلى ثلاث فروع:العدالة،المالية،الداخلية.

كما حدد القرار قواعد تكوين الميزانية وطريقة دفع النفقات،واصدر **قرار بتاريخ 26اكتوبر 1830م** يخص كيفية تحديد ودفع عن التعويضات بعد مصادرة الأملاك للمنفعة العامة مثل:شق الطريق وتوسيعها وتزيين المدينة...واصدر **قرار7ديسمبر 1830م** الخاص بإيرادات المؤسسات الموجهة إلى مكة المكرمة أو المساجد والتي تصبح من اختصاص إدارة أملاك الدولة. كما قاد حملة على البليدة في 17 أكتوبر 1830م أين قتل 27جندي فرنسي وجرح80 جنديا جراء المقاومة [1]

[1]-أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية1830-1900م،الجزء الأول،دار الغرب الإسلامي بيروت،ط1992،1م،ص 40.

3/فترة حكم البارون برتيزنBaron Berthezene:(من21فيفري إلى غاية 6ديسمبر1831م):

تحصل على رتبة جنرال سنة 1811م،حل بالجزائر في 20نوفمبر 1831م عمل على نجدة الحامية الموجودة بالمدية بقيادة ماريون والباي مصطفى بن الحاج عمر المنصب من طرف كلوزيل[1]

بعد عام ونصف من الاحتلال وبأمر ملكي صادر في ديسمبر 1831م تم الفصل بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية حيث كانت تتجمع في قبضة القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر،ويتعلق هذا الأمر الملكي بإنشاء إدارة مدنية تحت سلطة الحاكم العام والوزارات الأخرى ،وإدارة ومراقبة كل المصالح المدنية في الجزائر وكذا المصالح المالية بما فيها الموارد وإدارة العدالة تعهد إلى إداري مدني تحت أوامر فورية من رئيس مجلس الوزراء،وعلى التوالي كل من العدل،الشؤون الخارجية،الحرب،البحرية،الديانات والتجارة والمالية وزراء. كما يساعد قائد القوات،الإداري المدني ومجلس الإدارة الذي يتألف من القائد العام هو الرئيس،والإداري المدني،وقائد القوات البحرية،وأمين الخزينة العسكري،المفتش العام للجمارك ومدير أملاك الدولة،المعين على **رأس الإدارة العامة البارون بيشون** الذي قام باستكمال بعض الإجراءات والتدابير[2].

4/فترة حكم الدوق روفيقو duc de rovigo:(6ديسمبر 1831م إلى 29افريل1833م)

صدور الأمر الملكي بتاريخ6ديسمبر 1831م متعلق بمنح لقب جديد للقائد العام والذي أصبح يسمى بالقائد العام لقوات الاحتلال ،يأخذ القائد العام بمدينة الجزائر اسم القائد العام لقوات الاحتلال في إفريقيا والقيادة العامة في وهران ستكون تحت أوامره،وسيأخذ اسم قائد القسم العسكري لمدينة وهران ،ويعمل القائد العام على الحماية والمحافظة والأمن للممتلكات الفرنسية في إفريقيا،أما إجراءات الشؤون السياسية والشرطة العليا تخرج عن سلطته،ويرأس أيضا مجلس الإدارة ،وقعت في عهده حادثة قبيلة العوفية،يرى في ضرب الرؤوس والأعمال الإجرامية عمل مشروع

[1]- مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2009،2-2010م،ص19.

[2]- أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية1830-1900م،الجزء الأول،دار الغرب الإسلامي بيروت،ط1992،1م،ص ص 46-48.

لخدمة الاحتلال الفرنسي[1]

كما يعين نائب إداري مدني وقاضي مدني في عنابه بموجب **قرار مؤرخ في 20افريل 1832م** من طرف الإداري المدني ونظرا للصراع والعداء بين الإدارة العسكرية والإدارة المدنية تم إلغاء هذه الأخيرة بامرية 2ماي 1832م وعادت كامل السلطات للقوات العسكرية،ومن الانجازات التي حققها(رافيقو):إنشاء محكمة جنائية وإقامة قريتين أوروبيتين وهما:القبة ودالي إبراهيم أما النقاط السوداء المسجلة على عاتقه ارتكابه لمجزرة العافية وإخضاع عنابه للسيطرة الفرنسية عام 1832م[2].

5/تيوفيل فوارول: (من29افريل1833م إلى 27جويلية1834م)

تولى المنصب بالنيابة وهو من أصل سويسري تحصل على الجنسية الفرنسية عام1816م،كان تحت إمرة وزير الحربية،حكم مدة17شهر أي إلى غاية سبتمبر1834م،وكانت فترته انتقالية بحكم انتظار ما ستسفر عليه أعمال اللجنة الإفريقية[3]والتي اصدر الملك لويس فليب أمرية7جويلية 1833م تقضي بإنشاء لجنة مكونة من 8 أعضاء تنتقل إلى الجزائر لمعاينة الأوضاع وتقصي الحقائق لعرضها على الحكومة بخصوص الحالة والوضع السائد حيث أقامت اللجنة في الجزائر ثلاث أشهر وشرعت في عمل جدي خرجت منه بكتيب يحتوي على 476صفحة ،وبعد عودة اللجنة إلى باريس وبأمر ملكي مؤرخ في 12ديسمبر 1833م تم توسيعها بلجنة أخرى والتي سميت باللجنة الإفريقية برئاسة "الدوق ديمازس" والتي أصبحت تضم 19 عضو وهذا من اجل استكمال التحقيق السابق،ومجمع هذه الأعمال جاء بتقرير حجمه 539ص وملحقين الأول ب14ص والثاني ب 41ص.

وكان لهذا الانجاز الفضل في معرفة المؤرخين لواقع الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال،ومن أهم النتائج المترتبة عن عمل هذه اللجنة **أمرية جويلية 1834م** المشهورة والمتعلقة بالقيادة العامة والإدارة العليا للممتلكات الفرنسية،وتعد أمرية 22جويلية 1834م بداية مرحلة جديدة من الحكم في الجزائر تدخلها تحت

1- مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2009،2-2010م،ص20.

2 -أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية1830-1900م،نفس المرجع،ص ص 49-54.

3-مختاري الطيب:نفس المذكرة،ص20.

الاحتلال الفرنسي وتجعلها من ممتلكاتها في شمال إفريقيا،ويتم إنشاء منصب حاكم عام لتسيير الممتلكات الفرنسية،وقد كان الجنرال "دروي ايرلون Drouet Erlon"أول حاكم عام في الجزائر والتي اعتبرت ارض فرنسية.[1]

ويمكن القول أن الجزائر من جويلية 1830م إلى 1834م بلد محتل من قبل القوات الفرنسية خاضع للوائح القائد العام الخاضع بدوره لأوامر وزارة الحرب.

المبحث الثاني: اللجنة الإفريقية

تعد اللجان الفرنسية التي أسست لأجل الجزائر من أهم الوسائل التي مكنت للاستعمار وتثبيته،وهي عبارة عن لجنتي تحقيق برلمانية وحكومية لتقصي الأوضاع وتشخيصها مع اقتراح الحلول،الواجبة لتجاوز العجز والتذبذب الذي واجه البداية الأولى لتشكل معالم الإدارة الفرنسية.

وتعد اللجنة الإفريقية أول لجنة حكومية فرنسية للتحقيق في الجزائر،تشكلت في7جويلية 1833م لدراسة وتشخيص مكمن العجز من خلال تنقلاتها واستجوابها لأهم الشخصيات الاستعمارية في الجزائر،وعدد محدود من الجزائريين ممثلا في:حمدان بن عثمان خوجة،احمد بوضربة،بن أمين السكة،حيث جمعت كم هائل من المعلومات في شكل محاضر وتقارير خلال الفترة الممتدة من 1833/9/2م إلى غاية1833/10/25م وعادت إلى فرنسا يوم 9نوفمبر1833م،وبعدها تم تشكيل لجنة ثانية لإتمام عمل اللجنة الأولى في12ديسمبر1833م،أعدت هي الأخرى تقارير تشخيصية متضمنة لحلول في جميع الميادين،كما خرجت بتوصيات للحكومة على رأسها ضرورة الاحتفاظ بالجزائر لأجل المصلحة الفرنسية.[2]

[1]- أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية1830-1900م،الجزء الأول،دار الغرب الإسلامي بيروت،ط1992،1م،ص ص 55-58.

[2]عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي،1997م،ص ص 121-122.

1/ اللجنة الإفريقية الأولى

1.1/ظروف التشكيل وتركيبتها:

بعدما أدرجت القضية الجزائرية في الدورة البرلمانية1832-1833م لتداول أخبار بخصوص اتفاقية سرية بين فرنسا وبريطانيا،وكذا مناقشة المستحقات المالية للجزائر،بعدما طالب وزير الحربية من البرلمان اعتماد مبلغ 460الف فرنك للمصالح المدنية و605الف فرنك لتسهيل الاحتلال،تحرك المعارضون للضغط على الحكومة لتبيان موقفها من الجزائر بين التأييد والمعارضة أو الحياد،ومن العارضين (دوصاد،غايتون،جولي).

وطلب مقرر ميزانية 1834م"هيبوليت باسي"في آخر النقاشات البرلمانية من الحكومة إزالة الشكوك بالعمل على تشكيل لجنة خلال الدورة البرلمانية القادمة،تضم مجموعة من العقلاء وذوي الخبرة لتنوير النواب،وتم قبول مطلبه وتكفل الوزير"سولت"بتشكيلها بمشورة النواب ومجلس النظراء مقترحا تدعيمها بأعضاء من الجيش البري والبحري،وشرع في 22جوان بكتابة التعليمات والتي ارتكزت على مسالتين أساسيتين هما:معاينة الوضع القائم في الجزائر واقتراح الحلول لجميع المشاكل،حيث استكملت التعليمات نهاية جويلية ووجهت إلى الجنرال بوني في 14اوت لنقلها إلى أعضاء اللجنة متعددي الاختصاصات ليتاح لهم الاطلاع على جميع المسائل والإلمام بها.

وترأس اللجنة الجنرال بوني والى جانبه"بيسكاتوري"وهو نائب بالبرلمان وعين أمينا للجنة بإجماع أعضائها وكذلك السيد:لورانس و رينار والجنرال مونفور والسيد:دوفال دالي،ولم تشر التعليمات إلى الأخذ بيد الجزائريين أو إيجاد آلية تمكنهم من استرجاع حقوقهم رغم عدد التظلمات التي رفعت إلى الملك ووزير الحربية[1].

2.1/برنامجها ومهام أعضائها :

كل التحضيرات والترتيبات كانت تدفع إلى نتيجة مسبقة وهي الاحتفاظ بالجزائر و إسكات المعارضة التي تناور من خلال المسالة الجزائرية لتحقيق مكاسب سياسية ومصلحة الطبقة البرجوازية،ومثلت التعليمات المسبقة خارطة طريق لعمل اللجنة الهادف لإيجاد حلول تمكن فرنسا من إحكام السيطرة والوقوف على الوضع

[1]- مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2009،2-2010م،ص ص 39-40.

العام في الجزائر،حيث قسمت المهام بين الأعضاء حسب تخصصاتهم حتى تغلق أبواب الصدف ويضبط كل شيء[1].

3.1/تنقلاتها:

توجهت إلى الجزائر في 28اوت وحلت بها في 2سبتمبر1833م[2] وكان في استقبالها القائد العام،وتوجه الجنرال مونفور إلى عنابه لتقصي الأوضاع يوم 17اوت على أن يكون بالجزائر بين 4و5سبتمبر،وقامت اللجنة بالزيارة الأولى لمدينة الجزائر واستجوبت مستوطنين وجزائريين،من سكان الدويرة والقبة،دالي إبراهيم كما زارت يوم 10سبتمبرالبليدة ولم تستطع دخولها بسب المقاومة،واكتفى"بيسكاتوري"و"فاروول"بالدخول لوقت وجيز،بعدها انتقلت إلى عنابه يوم 14سبتمبر وعادت منها بنظرة سلبية عن واقع الاحتلال،ثم انتقلت إلى وهران من 4الى 14 أكتوبر أين تعرضت لهجوم في خرجتها إلى منطقة مسرغين،قتل فيه 4جنود فرنسيين وجرح32 جنديا،وزارت ارزيو في 16اكتوبر ثم غادرتها مساءا،ولم تستطع زيارة مستغانم لسوء الأحوال الجوية،وكلفت الرائد"سفارت" بإعداد تقرير عن ارزيوا و مستغانم نيابة عنها،ثم انتقلت ثم اتجهت صوب بجاية أين تعرض لها المقاومون بمنطقة قوراية،فكانت جولتها محدودة واحتكاكها بالجزائريين شبه منعدم لطبيعة المرحلة ومحدودية السيطرة الفرنسية وبهذا كان تقصي اللجنة محصور جغرافيا وأحادي الوجهة .[3]

4.1/تقاريرها:

خرجت اللجنة الإفريقية بمجموعة من التقارير وتكلف كل عضو بتقرير معين،شملت الميادين التي تعول عليها فرنسا في احتلال الجزائر،وتمحورت حول الوضع العسكري،البحرية،الأشغال العمومية،الاحتلال والمسالة الفلاحية وعليه قدمت التقارير التالية:

-التقرير العسكري -تقرير البحرية -تقرير الأشغال العمومية -تقرير حول الاحتلال[4].

---

[1]-مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2009،2-2010م،ص41.

[2]-أبو القاسم سعد الله:محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3،د س،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،ص98.

[3]-مختاري الطيب:نفس المذكرة،ص42.

[4]أبو القاسم سعد الله:نفس المرجع،ص 99.

2/اللجنة الإفريقية الثانية وتنظيمها:

بعد إتمام اللجنة الإفريقية الأولى عملها المقدم في شكل محاضر وتقارير للحكومة الفرنسية،تقدم وزير الحربية إلى الملك مذكرا إياه بتشكيلها في 7جويلية 1833م[1] قصد جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات،وعزمه على تشكيل لجنة ثانية عند رجوعها،ينظم إليها أعضاء اللجنة الأولى،وتسخير جميع الهيئات والوثائق لها،فاصدر بذلك مرسوم ملكي بتسمية أعضاء اللجنة الثانية في 12ديسمبر 1833م.

تشكلت من 19عضو من بينهم الأعضاء الثمانية الذين تقدموا في اللجنة الأولى،إضافة إلى ثلاث أعضاء من المجلس الفرنسي الأعلى منهم الدوق"ديكاز"الذي أوكلت له رئاسة اللجنة وخمسة من مجلس النواب الفرنسي،واحد رؤساء المعسكر الملكي وقائد الأسطول البحري ومقتصد عسكري.[2]

1.2/تقارير اللجنة الإفريقية الثانية:

أنجزت هذه الأخيرة تقارير أولية وأخرى إضافية،بلغ عدد التقارير الأولية ستة اختتمت بمشروع منظم للقضاء،أما التقارير الإضافية فهي سبعة اختتمت بالتقرير النهائي للجنة،تقرير حول المؤسسات الدينية،تقرير حول بيت المال،تقرير الضرائب،تقرير حول الجمارك،تقرير حول احتجاز ممتلكات الأتراك،مشروع القانون المنظم للقضاء،تقرير ما يحصل من العرب،تقرير حول أوقاف مكة والمدينة،تقرير الأملاك العمومية .....الخ.[3]

3/التقرير النهائي للجنتين الأولى والثانية:

تم تقديم تقرير نهائي إلى غرفة النواب في 10مارس 1834م،شمل تصور لمستقبل الجزائر،ذكرت فيه أوضاع الاحتلال في الجزائر،وتم تسجيل انتشار الوفيات والأمراض والنظرة السيئة للجزائريين تجاه فرنسا،ودار النقاش في الجزء الأول حول الاستمرار أو الانسحاب والنظام الواجب إتباعه،أما الجزء الثاني فخصص للنظر في الإدارة المدنية والعدالة،المالية مع تسجيل تحمس للاحتفاظ بالجزائر،وتوصلت إلى أن التخلي عن الجزائر يعد ضرب

[1]-مختاري الطيب:مذكرة سابقة ،ص68.

[2]- أبو القاسم سعد الله:محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3،د س،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، ص103.

[3]-مختاري الطيب: نفس المذكرة ،ص ص 82-86.

للأمة في شرفها وكرامتها،والتضحية بمزايا تجارية وسياسية،فكانت الأغلبية 17صوت مع الاحتفاظ بالجزائر مقابل صوتين ضد الاحتفاظ بها وتلخص التقرير في نقاط منها:

*الاحتفاظ بالجزائر من شرف ومصلحة فرنسا.

*الاحتفاظ بحقوق فرنسا وسيادتها على كامل الجزائر وتحديد الاحتلال وقتها على:الجزائر،وهران،عنابه،بجاية وما جاور الجزائر وعنابه.

*تمتد الحماية العسكرية الفرنسية للجزائر من الأطلس البليدي حتى القليعة.

*تتم حماية عنابه بخط دفاعي عسكري يمتد من بحيرة قزارة إلى سيدي دندن ثم إلى المفرق.

*الأعمال المنجزة و التحصينات لأجل الدفاع عن المدن والمراكز من هجمات الجزائريين.

*حدد عدد الجنود في الجزائر ب 21الف جندي بالنسبة للجزائر 12الف،عنابه 4 آلاف،وهران 3 آلاف و بجاية ألفين جندي [1]

*الاستعانة بقوات من الأهالي كجنود إضافيين.

*التشريع يتم بمراسيم ملكية يتم التداول حولها في المجلس الحكومي.

*الحاكم العام يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية،وصلاحياته تكون بأوامر ملكية يتم التداول عليها في مجلس الحكومة.

*تنقل أوامر الملك للحاكم العام عن طريق رئيس مجلس الحكومة أما العدالة والمالية فالحاكم العام يراسل الوزارتين الوصيتين.

[1] -مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2009،2-2010م،ص ص96-98.

مقر الحاكم العام في الجزائر والقيادات المتواجدة في عنابه ووهران والمناطق الأخرى تكون تحت إمرته ومراسلاتها تكون معه.

*يشرف الحاكم العام على السلطة المدنية من خلال الفروع الإدارية في الجزائر وعنابه ووهران وبجاية.

*يسهر الحاكم العام على سلامة الأشخاص والممتلكات وحرية الأديان وحماية الزراعة والتجارة ولا يستعمل القوة إلا للضرورة ولا يتجاوز الخط المحدد للاحتلال إلا بأمر الملك.

*تركيبة وتوزيع السلطات المدنية والعسكرية في فرنسا مرجع للتنظيمات والهيكلة في الجزائر.

*يكون بجانب الحاكم العام مجلس يتشكل من القائد العام للقوات ومدير الإدارة ومن يمثل أعلى رتبة في سلك القضاء والمقتصد العسكري ومدير المالية.[1]

وبهذا العمل تكون اللجنة الإفريقية ثبتت التواجد الفرنسي الاستعماري في الجزائر،وفق البرنامج الذي أعدته الحكومة،ونفذته لتخرج بجملة من التقارير مست جميع الميادين،كما أنها أسقطت مصالح الجزائريين ولم تقم بإنصافهم في شيء وكلما تناول التقرير الجزائريين فقد كان الهدف منه تجنيدهم لخدمة المشروع الفرنسي،والذي لخصته في تقريرها النهائي مؤكدة بالدرجة الأولى على الاحتفاظ بالجزائر،وتجلى ذلك بوضوح في مرسوم الإلحاق النهائي للجزائر بفرنسا في 22جويلية 1834م

[1]- مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2009،2-2010م،ص99.

المبحث الثالث:

التشكيلات الإدارية والتقسيم الجغرافي للجزائر خلال الفترة الثانية(1834م/1848م

1/الإدارة:

كما سبق وان ذكرت في المبحث الأول كان اهتمام فرنسا منصبا على الهيمنة العسكرية مع البداية،لكن ذلك لم يمنعها من تشكيل انويه الإدارة التي برزت في شكل محتشم لتنظم القرارات والمراسيم الصادرة للتسيير،ففي 22تموز1834م تم إنشاء حكومة عامة للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا،وكانت هذه الممتلكات تقتصر وقتها على الضواحي المباشرة لمدن الجزائر،وهران،بجاية،عنابه وكان الجنرالات والحكام العامون يرتجلون في سياستهم وفق أمزجتهم في مواجهة الوضع،[1]ومن أمثلة هذه الانوية الإدارية نذكر مايلي:

ا/اللجنة المالية الحكومية:

يرأسها المتصرف وتتكون من أعضاء فرنسيون وعرب ويهود،تهتم بتسيير الشؤون والقضايا المدنية،وتوفير متطلبات الجيش والحفاظ على الأمن.

ب/اللجنة البلدية:

يرأسها فرنسي واغلب أعضائها من كبار اليهود وبعض أعيان حضر الجزائر مثل: احمد خوجة وإبراهيم بن مصطفى باش واحمد بوضربة[2].

ج/اللجنة الدينية:

متكونة من تسعة أعضاء منهم المنخرطين في اللجنة البلدية مثل:احمد بوضربة دورها الوقوف على الأوقاف.[3]

---

[1] شارل روبير اجيرون:تاريخ الجزائر المعاصرة،ط2،الجزائر،1983،ص ص 21-22.

[2] أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية،ج1،ط1،دار الرائد،الجزائر،2009م،ص ص28-29.

[3] مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2009،2-2010م،ص ص 21-22.

وكانت إدارة الشؤون الجزائرية على النحو التالي:

***المسؤول الإداري والمالي المدني:**[1]

يتولى القضايا المدنية والموظفين والمسائل الخاصة بالجزائر،ويعين من قبل مجلس الوزراء.

***مسؤول وحدات الاحتلال في إفريقيا:**

يشرف على العمليات العسكرية وقضايا الأمن والممتلكات الفرنسية في الجزائر.

***مسؤول الإدارة:**

يهتم بوحدات الاحتلال في إفريقيا.

***مجلس الإدارة:**

ويتكون من مسؤول وحدات الاحتلال وهو رئيس المجلس في نفس الوقت،ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي إضافة إلى مسؤول البحرية والمسؤول العسكري للجيش،وممثل الجمارك،ومسؤول أملاك الدولة،إلا أن الهيمنة كانت واضحة وكبيرة للمسؤولين العسكريين وإقصاء الجانب المدني،الذي بدأت بعض العناصر تطالب بدوره وعلى رأسها المعمرين،وكثرت الاحتجاجات على سلوك العسكريين المحققين لمصالحهم،والمطالبة بضرورة وضع حد لسلطتهم.[2]

***إنشاء منصب الحاكم العام22جويلية 1834م:**[3]

وهذا وفق الأمر الملكي الذي يعين بموجبه الحاكم العام من طرف مجلس الوزراء باقتراح وزير الحربية،ويتمتع بصلاحيات كبيرة ويتكفل بالأمن والجباية،والعدالة والشؤون العسكرية وخضوع الجزائر لوزارة الحرب مباشرة،ويعمل

[1] عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي،1997م ،ص120.

[2] عمار بوحوش:نفس المرجع،ص121.

[3] أبو القاسم سعد الله:محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3،د س،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، ص ص101-102.

على تنفيذ برنامجها ومخططاتها،المساعدون الثلاث تحت إشراف الحاكم العام(المسؤول الإداري والمدني،والنائب العام،والمدير المالي).

كما تكونت هيئة مجلس الإدارة التي تحدد السياسة الفرنسية في الجزائر وتدرس الميزانية والجباية والمالية والجمارك والعبادات والأمن تحت إشراف الحاكم العام الذي يعرض الخطة على وزارة الحربية،وبما أن المجلس يهيمن عليه المعمرون الأوربيون فإنهم يوجهونه وفق مصالحهم الاستغلالية،فقرار 1834م اعتبر الجزائر ارض فرنسية قسمها إلى ثلاث ولايات ودوائر وبلديات وفي نفس الوقت عين أول حاكم عام(دريت دير لون).

وهذا الاستخلاف للقائد العام بحاكم عام يعد نوع من إضفاء التبعية للسلطة والقوانين الفرنسية،وصار النظام الإداري في الجزائر يسير نظريا بقوانين ملكية فرنسية على أساس أن الجزائر ارض فرنسية،وهي خطوة نحو الإلحاق والإدماج الذي تسعى إليه فرنسا.

2/تقسيم الجزائر إلى مقاطعات:

وطوال المرحلة الممتدة من بداية الغزو إلى 1845م ظلت فرنسا تتردد في نمط الحكم الذي تقيمه في الجزائر،وتتخبط بين فكرة اللجان والمساعدين وصلاحيات الحاكم العام،لكن من بداية 1845م كان الأمر الملكي الذي ربط الجزائر بالسياسة الإدارية الفرنسية تحت إمرة وزارة الحربية،**وفق المرسوم الصادر في 15افريل 1845م**[1]والذي قسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات:الجزائر وهران و قسنطينة[2]،وابتداء من نوفمبر من نفس العام،أصبح للمعمرين حق التمثيل في الجمعية العامة الفرنسية،وتخضع الجزائر للمراسيم الفرنسية وتسهر وزارة الحربية على تجسيد التعليمات الخاصة بالجزائر،وشهدت هذه المرحلة نوع من تحديد الصلاحيات للحاكم العام وخاصة بعد التنظيم الجديد الذي تم تطبيقه على الجزائر،والذي نصب ما يسمى مدير الشؤون الأهلية على الجزائر،ويشرف على كل من:*المدير الإداري ومدير الشؤون الداخلية والأشغال العمومية و*وكيل الجمهورية و*ومدير الشؤون العربية ومدير المالية والتجارة.

[1] عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي،1997م،ص ص132-133.

[2] احمد توفيق المدني:هذه الجزائر،مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع الجزائر،2001م،ص 100.

وتوزع تقسيم المقاطعات حسب ثلاث أقاليم وهي[1]:

***الأقاليم المدنية:**

وهي المناطق التي يتواجد فيها الأوربيون بكثافة وتطبق فيها الرظم الإدارية الفرنسية،وتسير بالقانون العام وتخضع لإدارة المتصرف ونوابه،بهدف إقامة إدارة مدنية وتم تقسيمها إلى بلديات ومحافظات مدنية.

***الأقاليم العربية:**

كانت تحت سلطة الرظام العسكري لا يقطن بها غير العنصر الجزائري،ولا يقيم بها الأوربيون إلا برخصة استثنائية،وفي هذه الأقاليم أسست المكاتب العربية،كما تم تأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات،وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجتين الأولى والثانية.

***الأقاليم المختلطة:**

كانت تحت نظام انتقالي يقطنها الأوربيون وعدد قليل من الجزائريين،ويخضع الأوربي للإدارة المدنية والجزائري للإدارة العسكرية.

[1]-يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م،ص12.

المبحث الرابع: المكاتب العربية

1/تعريفها:

جهاز إداري فرنسي أنشا عام 1833م بقيادة لاموريس وتحول إلى إدارة الشؤون العربية عام1837م،للاتصال بزعماء القبائل وإقناعهم بالتعاون مع فرنسا،مقابل احترام عاداتهم وتقاليدهم وتوفير الأمن لهم وحماية مصالحهم،لتتحول في شهر فيفري 1844م،إلى وسيلة إخضاع وتحكم في الجزائريين بفضل الجنرال:"بيجو"

ويعرفها دوماس بأنها المؤسسة التي تعمل على ضمان التهدئة للقبائل بصفة دائمة بفضل تهيئة السبل واستتباب الأمن العام،بالبحث عن الحل للمشاكل والعراقيل الناتجة عن اختلاف المجتمعين الفرنسي والجزائري،فهي همزة وصل بين الجنسين(الأوروبيين والأهالي)[1].

2/نشأتها:

بعد أن وجد الاستعمار الفرنسي بجيشه عسر التوسع وبسط نفوذه على الجزائر،لعدم وجود سبل التعاون بينهم وبين الأهالي،طرحت على السلطات الاستعمارية مشكلة إدارة الأهالي وكيفية التحكم فيهم،وعليه قرر"رافيقو "Ravigo إنشاء هيئة تكون واسطة بينهم لقبت"بالديوان العربي"كما أطلق عليه مصلحة الشؤون العربية،وكان الهدف منها إخضاع القبائل الجزائرية للنفوذ الفرنسي بالجزائر،وأول رئيس لها هو"لاموريس"وفي شهر افريل 1837م تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بقيادة الرائد"بيليسي" pellissier وقد تم الاعتماد على مترجمين في الشؤون العربية،والاتصال برؤساء القبائل في جميع أنحاء البلاد،والحقيقة أن تلك الإدارة والهيئة تهدف لاتهمتم بشؤون الأهالي بقدر ما تهتم بإخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كافة القطر الجزائري،وفي 13جانفي 1843م تم إنشاء لجنة مكونة من 5 أعضاء مسلمين يساعدهم مكتب يشمل السكرتير الفرنسي،وكيل

[1] عبد الحميد زوزو:نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1900،طبعة منقحة ومزيدة،موفم للنشر،دس،ص177.

المال،شاوش وشخصين عدليين،ويساعدهم مجلس شوري،أين بدا العنصر الفرنسي يزداد بسرعة ففي سنة1843م ضم السكرتير والمترجم ورئيس المكتب وعاملين.[1]

وبعد قدوم "بيجو" عاد للاهتمام بإدارة الشؤون العربية وأعطى القيادة"لبوجين دوماس"وجعلها إدارة لقهر الجزائريين،وتم إنشاء إدارة المكتب العربي **بمقتضى مرسوم وزاري في01فيفري1844م**ويتصل هذا المكتب بكل ما يهم شؤون الأهالي من المسلمين فيما يجري في حياتهم اليومية العامة بهذه البلاد،وأضحت من المؤسسات التي تلعب دورا في تسيير شؤون الجزائريين.

3/مهامها:

كانت مهمة المكاتب العربية الأساسية هي مراقبة الأهالي المسلمين من شيوخ وزعماء قبائل بل وحتى البسطاء من أبناء الشعب،وقد أوكلت للضباط الإداريين مهمات متعددة منها السياسية والعسكرية...

1.3/المهام السياسية والإدارية:

وتشمل ما يلي :

*تحديد المعلومات الجغرافية والطبوغرافية

*إعداد البيانات البيبليوغرافية والمعلومات حول القادة وعائلات الأهالي المنتقدة.

*التنظيم السياسي لقيادات الأهالي وتحضير الوثائق التاريخية الخاصة بقبائل المقاطعات.

*التحقيقات ومراقبة مصالح القضاء الإسلامي

*إحصاء الأنشطة السياسية والإدارية،وأنشطة الأسواق وعدد رؤوس الماشية في بداية كل عام.

[1] فاطمة حباش:المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري1844-1870م،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:بن نعمية عبد المجيد،جامعة وهران،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية،قسم التاريخ وعلم الآثار،2013-2014م،ص54.

2.3/المهام العسكرية:[1]

وتشمل كل من :

*الحصول على المعلومات ذات الطابع العسكري ومرافقة القوات النظامية والإضافية (مشاة،فرسان،مخزن،خيالة).

*تمكين الاستعمار والعمل على إخضاع القبائل بالطرق والوسائل المتاحة وترسيخ فكرة الجزائر فرنسية.

*فرض العقوبات والغرامات على الأهالي

*البحث عن الأعمال العدائية ضد الاستعمار وقمعها

*مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوهة منها مع مراقبة نشاط الزوايا والطرق الصوفية وشيوخها.

*تنفيذ أوامر القادة العسكريين ومساعدتهم على الهيمنة والتجسس لتزويدهم بالمعلومات.

4/أهدافها:

كانت المكاتب العربية تهدف إلى :

التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل،وفرض رقابة على الأهالي والزوايا ورصد كل التحركات والتغيرات،التي من

شانها المساس بالمصالح الفرنسية في الجزائر،وتنفيذ الإستراتيجية المزعومة في تجسيد المشروع الحضاري في الجزائر،وتدعيم الاستيطان تحت غطاء إقرار الأمن والنظام العام،والتقليص من نفوذ رؤساء وشيوخ القبائل،وضمان تمويل الجيش بالغذاء.

[1] فاطمة حباش:المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري1844-1870م،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:بن نعمية عبد المجيد،جامعة وهران،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية،قسم التاريخ وعلم الآثار،2013-2014م، ص 62.

الفصـل الثاني

فترة حكم الجمهورية الثانية (1848م-1852م)

المبحث الأول:

الإطاحة بحكم لويس فيليب وضغط المعمرين للتخلص من سيطرة الحكم العسكري

المبحث الثاني:

التشريعات العقارية (مصادرة الأراضي وفرنستها)

المبحث الثالث:

دعم الاستيطان لضمان دوام السيطرة الفرنسية على الجزائر

تم وضع لويس اوجين كافينياك (cavaignac Louis Eugéne)[1]على سدة الحكم،بعد خوضه لتجارب عدة أكسبته بعض الخبرة لاسيما في المجال العسكري أين شارك في الحملة على مدينة معسكر،واحتفظ بمدينة تلمسان بتكليف من كلوزيل واقترنت مهامه بالعديد من الجرائم في حق الأهالي بتلمسان ومحيطها،حيث شيد بها ثكنة عسكرية ومستشفى لمعالجة الجرحى من جنوده،وكان يتفنن في اضطهاد الأهالي وحرقهم أحياء وكان يدعوا إلى توطين ما لا يقل عن 120الف أو 130الف من المعمرين،تقدم لهم الأموال بتوفير من بنك دائم يخصص لغرض الاستيطان،كما دعي إلى إعادة النظر في عقود التمليك قصد تمكين الأوربيين من امتلاك الأراضي،حيث عان الكثير من عدم المقدرة على التعايش خاصة مع تولي الجنرال شارون العمل منذ بداية حكمه والذي خلق 42مركز وهيأها وتطور بعضها بلمح البصر مثل:"سان كلو"التي بلغ عدد المعمرين بها بتاريخ:31ديسمبر1850م عشرة آلاف وتم استصلاح مساحة10491هكتار خصص ما يقارب النصف منها لزراعة الحبوب وذلك من مجموع23728هكتار تم توزيعها،واقتطعت الأراضي الضرورية من الأملاك العمومية في المناطق المدنية،ومن أراضي العرش أو أراضي القبائل بالمناطق العسكرية حيث أقيمت معظم المستعمرات،فانشأ في سنة1848م مركز افروفيل Afferville جنوب مليانة بحوالي9كلم أين استقر معمرون من مليانة رغم أحداث الجزائر مثل ثورة الزعاطشة26نوفمبر1849م،أين اصدر الجنرال شارون منشور وزعه على ضباط المقاطعات مطالبا إياهم بتقديم تقارير حول مراكز المقاومة،حيث أقيمت في وهران ثلاث مراكز:عين الترك لرسو السفن وتم بناء ما يقارب 60منزلا بها،وأخر بعين تيموشنت بموقع عسكري بني على أطلال قصر بن سنان الذي شيده العرب وبني ما يقارب 12 منزلا.

والثالث بسيدي بلعباس وسط سهل شاسع يقع بين جبل تسالة شمالا وجبال الضاية جنوبا ودشن نهائيا في عام 1849م واعتبرت المدينة كمركز للاستيطان،وتأسست مزارع جديدة على السواحل الجزائرية مثل :متيجة،وعنابه،وقالمة[2]....الخ.

---

[1]- كافيناك:ولد في اكتوبر1802م بباريس درس بالمدرسة المتعددة التقنيات والمدرسة التطبيقية بمتز حصل على رتبة ملازم في سلك الهندسة ثم ملازم أول سنة 1826م ثم نقيب عام1829م تولى مهام عسكرية في الجزائر وشجع الاستيطان .ينظر:كليل صالح:التنظيمات الادارية والاقتصادية في الجزائر1830-1871م ،أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة-، 2018/2017م،ص32.

[2]كليل صالح:التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر1830-1871م ،أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة-،2018/2017م،ص34.

المبحث الأول:

الإطاحة بحكم لويس فيليب وضغط المعمرين للتخلص من سيطرة الحكم العسكري.

1/ثورة فبراير والإطاحة بالملك:

كانت ثورة فبراير1848م بفرنسا إحدى موجات الثورات في أوربا والتي نتج عنها إنهاء ملكية يوليو،وإنشاء الجمهورية الفرنسية الثانية،غداة الإطاحة بالملك لويس فيليب الأول في فبراير من عام 1848م،وتولى الحكم الحكومة المنتخبة للجمهورية الثانية الفرنسية في الأشهر الأولى معتمدة على نهج أكثر محافظة،لينتج عن ذلك عصيان من قبل شعب باريس وتمرد دموي قام به العمال معارضة لتحول نهج الجمهورية إلى الفكر المحافظ يوم 23يونيو 1848م والمعروف باسم انتفاضة يونيو،لكنه فشل في ذلك في يوم 02ديسمبر1848م وانتخب لويس نابليون بونابارت رئيسا للجمهورية الثانية،معتمدا في ذلك على دعم الفلاحين بصورة كبيرة وبعد ثلاث سنوات بالضبط،علق المجلس المنتخب وتم الإعلان عن قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية التي استمرت بدورها إلى غاية عام 1870م[1]،واستمر لويس نابليون إلى أن أصبح آخر ملك فرنسي فعلي،وجاءت هذه الثورة لطرح مبدأ:الحق في العمل وانشات حكومتها ورشات عمل وطنية لامتصاص البطالة،وأسست برلمانات صناعية في قصر لكسمبورغ برئاسة لويس بلانك بهدف تحضير مخطط لتنظيم العمالة.

2/تراجع سيطرة الحكم العسكري أمام ضغط المعمرين:

بعد التقسيم الخاص عام1845م للجزائر إلى ثلاث مقاطعات(الجزائر،قسنطينة،وهران)تراجعت سلطات الحاكم العام في الجزائر بعض الشيء،إلى أن جاء التغيير الجذري في وضعية الجزائر عام 1848م،فبعد السيطرة والتعسف العسكري استنكر المعمرون وضع الإدارة العسكرية خاصة الفترة التي تولاها الجنرال بيجو(1840م-1847م)والتي بلغ فيها الحكم العسكري أوجه في الجزائر،وأمام تزايد ضغط المعمرين بشان تغيير السلطة،بدا بروز القادة المدنيين في الجزائر وتصادف هذا مع الإطاحة بحكم لويس فيليب عام1848م،عقب الثورة الفرنسية التي كانت تحمل الأمل في إنهاء نظام الحكم العسكري وتحقيق الدمج،ورغم طول يد جنرالات إفريقيا في فرنسا إلا أن

---

[1] عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية1962م،ط1،دار الغرب الإسلامي،1997م،ص 126.

المعمرين حصلوا على بعض مطالبهم التي كانت بمثابة انتصار جزئي لما كانوا ينادون به،فهم لم يهتموا لأمر الدمج بمعناه الحقيقي بقدر اهتمامهم ورغبتهم في التخلص من السلطة العسكرية والتحكم في زمام الأمور.

وأمام رغبة السلطات الفرنسية في إعطاء نفس جديد لتواجدها بالجزائر عمدت في 09ديسمبر1848م إلى تطبيق نفس النظام السياسي والإداري المعمول به في فرنسا،وكان ذلك تلبية لجزء من مطالب المعمرين الذين ظلوا يحتجون على السياسة المطبقة في الجزائر والتي كانت وفق نظرهم تحد من حرياتهم في الانقضاض بشكل مطلق على خيرات الجزائر.

وفي شهر أوت 1848م تم تنفيذ قرارات الجمهورية الفرنسية بباريس،بحيث شرع بشكل رسمي في نقل الأعمال الإدارية لأغلب المصالح الحكومية من الجزائر إلى باريس،وتم استثناء ما يتعلق بالمسلمين الجزائريين من أمور ظلت تابعة لوزارة الحربية،وأصبحت سلطة الحاكم العام محدودة إذ لم يعد سوى منسق لشؤون فرنسا بالجزائر.[1]

وتم استبدال نظام المقاطعات بنظام العمالات واستحدث منصب:"عامل العمالة"،لكن النظام الجديد لم يطبق بنفس الكيفية التي طبق بها في فرنسا،بحيث يخضع عامل العمالة لوزير الحربية بدل وزير الداخلية،وهذا ما رفع من مخاوف المعمرين بل وخيب آمالهم،فرغم سعي السلطات الفرنسية في باريس إلى تغيير الأوضاع الإدارية بالجزائر،تلبية لرغبة ومطالب المعمرين إلا أن السلطة العسكرية بقيت تسيير نظام الحكم بالجزائر،وكانت العمالات هي الأخرى مقسمة إلى أقضية وبلديات يديرها محافظون ورؤساء بلديات وكانوا يتصلون مباشرة بالوزارات أو بدائرة الجزائر في وزارة الحرب[2]،وبالتالي أضحى الموظفون بالإدارات الجديدة يتخطون سلطة الحاكم العام،راغبين في زوال النظام العسكري ككل لكونه يخول كل الصلاحيات للحاكم العام الذي يهتم بخدمة العسكريين أكثر من خدمة مصالح المعمرين المدنيين.

وفي كل عمالة إدارية يوجد مجلس يتكون من رئيس العمالة وثلاث أعضاء يشاركونه في تنظيم ودراسة ومراجعة القرارات،بالإضافة إلى وجود مجلس منتخب وهو المجلس العام ويعد بمثابة برلمان منصب للمعمرين على مستوى كل عمالة،هذا التنظيم الإداري كان سائد بالأقاليم المدنية،أما المناطق المختلطة والعربية طبق فيها نظام خاص بها،إذ سميت الأقاليم المختلطة والعربية بالأراضي العسكرية،وتتم إدارتها من قبل قادة الفرق وحافظت على

[1] عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية1962م،ط1،دار الغرب الإسلامي،1997م،ص125-126.

[2] عمار بوحوش:المرجع السابق،ص133.

مكاتبها العربية كأسلوب للإدارة الغير مباشرة،كون تعيين رؤساء من السكان الأصليين يجنب الإدارة الفرنسية أمر الاصطدام بالسكان وظلت تلك المكاتب محل انتقاد من قبل المعمرين،لرفضهم المطلق منح أي حق للأهالي يمس بمصالحهم في الجزائر،كما حصل المعمرين على امتياز آخر في عهد الجمهورية الثانية،تبعا للمادة 109من الدستور،الذي اعتبر الجزائر ارض فرنسية ومنح فرنسي الجزائر حقوق تمثيلية في المجالس الفرنسية،أربع نواب في المجلس التأسيسي وثلاثة في المجلس التشريعي ومنح حق انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية في الجزائر،نفس الامتياز منح الأجانب من غير الفرنسيين والمسلمين في البلديات الفرنسية حق التمثيل البلدي المنتخب والبالغ ثلث المجلس،لكنه الغي سنة1850م بطلب من المعمرين المدنيين بالجزائر،لكونهم يعتبرون المسلمين قليلو الجدارة بالحق الانتخابي طالبين وضع نظام استثنائي لهم،لنخلص في الأخير إلى القول بان المعمرين أول من رحب بثورة 1848م معلقين عليها آمال كبيرة قصد إخراجهم من هيمنة العسكريين المقيدة لحريتهم المطلقة وفق رؤياهم،الأمر الذي جعل فرنسا تسعى لإعطاء نفس جديد لتواجدها بالجزائر من خلال منح المعمرين بعض الامتيازات،الداعمة للاستيطان كوسيلة لضمان البقاء.[1]

[1] -حدة بولافة:واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال ،ماجستير تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة،دعمر بغزوز،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011م،ص11.

المبحث الثاني:

التشريعات العقارية (مصادرة الأراضي وفرنستها)

1/بداية الاستحواذ على أملاك البايلك والمعارضين:

مع بداية الاحتلال عمدت الإدارة الفرنسية لاستخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها على البلاد،وقمع كل حركات المقاومة بالتقتيل والهدم وانتهاك الحرمات،لتنتقل إلى عمليات السلب والنهب،حيث عملت على تجريد الجزائريين من الأرض،داعمة ذلك بترسانة من القوانين والتشريعات الهادفة لتقنين عمليات الاغتصاب،ميسرة بذلك عملية انتقال الملكية من أصحابها إلى المستوطنين الأوروبيين الوافدين،مستجيبة في ذلك لمتطلبات الرأسمالية الأوروبية[1]

2/بروز التشريعات العقارية وأساليب انتقال الملكية من أصحاب الأرض إلى المستوطنين:

2-1/التشريعات العقارية:

إضافة إلى تلك الترسانة من القوانين أضيفت مجموعة مراسيم،وقرارات وأوامر صادرة عن القادة الفرنسيين ترمي جميعها إلى ضم المزيد من الأراضي،وتوفير المساحات اللازمة والكافية لاستيعاب المهاجرين الأوروبيين،وتامين مصدر العيش لهم ومن القرارات الخطيرة على مستقبل ملكية الأراضي الجزائرية.

*قرار الكونت كلوزيل بتاريخ:08سبتمبر1830م و07ديسمبر1830م القاضيان بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد،والأملاك المخصص ريعها لمكة والمدينة وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد،وبهذا كشفت إدارة الاحتلال مبكرا عن أهدافها،وتنكرت صراحة لمعاهدة05جويلية 1830م،الموقعة مع الداي وانتهكت حرمة المؤسسات الدينية والأرض مخلفة بوعدها

*قرار10جوان 1831م الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد وذلك بأمر من وزير الحربية في 27ماي1831م.

[1] صالح حيمر:السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)،مذكرة لنيل درجة دكتوراه العلوم قي التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ وعلم الآثار،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013م،ص31.

*قرار24افريل1834م الذي وقعه"جانتي دوبيسي"بمدينة الجزائر[1]

*مرسوم22جويلية1834م الذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا وكان ذلك بداية للتحول السياسي الفرنسي في الجزائر من الجهة القانونية والتاريخية،لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري للممتلكات في الجزائر،وظل الجهاز التشريعي الفرنسي يصدر القوانين تلو الأخرى طيلة القرن19،بدء بالتشريعات الخاصة بالتمركز والاستقرار إلى إنشاء البلديات الكاملة الصلاحيات .

*قرار النظام العام للمصادرة في 01ديسمبر1840م وقعه الكونت فالي بمدينة الجزائر.

*قرار27يناير1841م الخاص بتصريح الإدارة بالمصادرة.

كما سارع المرتزقة العسكريون في شن حملة على الجزائر بحثا عن الثروة عن طريق شراء الأراضي الزراعية بغرض إعادة بيعها،ونظرا لاعتقاد بعض الجزائريين أن الفرنسيين سيطردون بسهولة وتعود إليهم أراضيهم قاموا ببيعها بابخس الأثمان،وبيعت شفويا الأراضي المشاعة وأراضي البايلك وأملاك الحبوس دون مراعاة هذا التصرف،وبيعت بعض الأراضي لأكثر من مرة الأمر الذي أثار احتجاجات لاسترجاع أراضي الحبوس لاعتبارها أراضي لا يجوز التصرف فيها من قبل من يزعم ملكيتها،ويمكن القول أن الاستعمار انحصر نشاطه بداية الأمر في عمليات النهب وتحقيق الربح والصرف والمضاربة بالأملاك،إلى غاية1835م أين عاد كلوزيل بأطماعه الاستيطانية متوغلا إلى الداخل فاستولى على معسكر واحتل تلمسان،وأثناء مناقشته ميزانية 1835م أفصح عن نيته قائلا:(لكي نعوض تكاليف الاحتلال،ونجعله غير مضر بنا اقتصاديا،يجب إن نستعمر هذا البلد)[2].

[1] بن داهة عدة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830م-1962م، ج1،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007م،ص337.

[2] بن داهة عدة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830م-1962م، ج1،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007م،ص ص،339-340.

2-2/سبل نقل الملكية من الأهالي إلى المعمرين وأملاك الدولة:

اعتمدت الإدارة الفرنسية على طرق ملتوية ومتنوعة في هذا الشأن محاولة جعلها تحت غطاء شرعي يتعلق بوجوب التنظيم للأوعية العقارية،قصد غايات معلنة ظاهرها ممارسة لمهمة التحضر وباطنها سلب للممتلكات ونهب للخيرات والثروات وفرض للعقوبات على الوطنيين والمعادين لسياستها،فأصدرت مرسومين مكملين لبعضهما البعض الأول في:01 نوفمبر1844م والثاني في:21 جويلية1846م[1]،ومن الأساليب التي انتهجتها تحت هذا الغطاء الشرعي:

ا/نقل الملكية بحجة المصلحة العامة:

وبدا الأمر بإصدار قرار17اكتوبر 1833م وتدعيمه بقرار4نوفمبر1835م المعدل للقرار الأول لتحيق أطماع التوسع والاحتلال وذر الرماد في العيون بحجة شق الطرق لربط المناطق المحتلة ببعضها البعض،ليأتي قرار الجنرال "بيجو"في افريل 1841م والمتضمن انتزاع الملكيات الخاصة والوقفية التي يتبين أنها ضرورية للاستعمار،ونص قانوني اكتوبر1844م و16جوان1851م على ذكر أسباب نزع الملكية وحق التعويض عنها نظريا،وتم استغلال بعض الأراضي في مشاريع توسيع البنايات الإدارية،وإنشاء حدائق عامة،والسهر على حيازة سندات دقيقة وواضحة لمن يبيع أرضه للمعمرين ليشتروها بكل أمان،وضم الأراضي التي ليست لها حيازة موثقة لأملاك الدولة[2].

ب/تحويل الملكية بحجة عدم زراعة الأرض:

وينص قانون 21جويلية 1846م على مباشرة إجراءات تحقيق في عقود الملكية وتحديد المساحات وفق قرارات وزارة الحربية،وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية تحول مباشرة إلى أملاك الدولة،بما في ذلك أراضي البور لافتراضها بأنها بدون مالك،فعدم زراعة الأراضي سبب كاف لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة،وقد نتج عن تطبيق هذا المرسوم انتزاع 168000هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها منها 95000هكتار لقطاع الدولة،و37000هكتار لصالح الأوروبيين،حيث تذكر بعض المصادر انتزاع

---

[1] بن داهة عدة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830م-1962م، ج1،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007م،ص 347.

[2] رحيمة غسكيل:التشريعات العقارية الفرنسية ودورها في تدعيم الحركة الاستيطانية(1830-1873)،قسم العلوم الإنسانية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة،إشراف:شهرزاد شلبي،2016/2015م،ص39.

78000هكتار من متيجة بحجة عدم امتلاك أصحابها لعقود الملكية،تعود ل 200 أسرة،كما تم إقرار ضريبة على ملاك الأراضي الغير مستغلة مع إمكانية انتزاعها من أصحابها،وانتزع نتيجة فحص العقود ما يقدر ب 2600كلم مربع في سواحل الجزائر العاصمة ومتيجة وضواحي عنابة و وهران[1].

ونتج عن الأساليب السالفة الذكر تحت غطاء سن القرارات والأوامر الشرعية العقارية الفرنسية مايلي:

*مصادرة أوقاف الأراضي الإسلامية.

*مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.

*وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين.

*تفتيت أراضي الاعراش وتوزيعها بواسطة تلك القوانين والمراسيم الجائرة.

*إنشاء 35 قرية استيطانية وبلوغ عدد المهاجرين الأوروبيين 46180 شخصا بين سنتي (1842م-1845م)[2]

[1] بن داهة عدة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830م-1962م، ج1،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007م،ص ص،348-349.

[2] يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م،ص10.

المبحث الثالث:دعم الاستيطان لضمان دوام السيطرة الفرنسية على الجزائر

1/مفهوم الاستيطان:

يقصد بالاستيطان الفرنسي بالجزائر عملية الإقامة في أرضها بشكل دائم لاتخاذها وطن جديد من قبل المعمرين الفرنسيين والأوربيين،بغية استغلالها لتحيق منفعة وأرباح مادية لهم،وقد قدم هؤلاء المعمرين إلى الجزائر بشكل إداري أو بإغراء من فرنسا منذ الحملة الفرنسية عام1830م،وامتلكوا الأراضي والعقارات وتمتعوا بحماية ودعم من الإدارة الفرنسية،وقد ساهم المستوطنون إلى جانب فرنسا في محاولات الإخضاع والإذلال والاستغلال لأهل الأرض الأصليين وتجريدهم منها ومن كل ممتلكاتهم،وهو نوعان:

ا/الاستيطان الرسمي:

ويقوم على تدخل الدولة في إنشاء محيطات تعميرية وقرى استيطانية على قاعدة الأراضي المتحصل عليها بحق الضم والاحتلال،واستثنائيا عن طريق الشراء،وتركز هذا النوع على السواحل ما عدا الشرقية منها،وذلك من عين تموشنت إلى مستغانم،ثم الساحل العاصمي ومتيجة،ووادي صفصاف بسكيكدة،كما شمل بعض الأحواض الداخلية مثل:سيدي بلعباس،معسكر،حوض قسنطينة،ميلة والسهول العليا من سطيف إلى مجانة،وذلك على حساب ارض العزل وأراضي الاعراش التي قاومت الاحتلال،وتتركب المحيطات التعميرية من عدة قطع مقسمة على أساس المعطيات الفلاحية وكل معمر يمنح ثلاث قطع هي: *قطعة حضارية لبناء منزله *قطعة مخصصة للحديقة *قطعة أو عدة قطع للفلاحة[1]

ب/الاستيطان الخاص:

بعد الفشل النسبي للإدارة الاستعمارية في بداية الأمر،واصلت الإدارة الاستعمارية تطبيق سياسة الاستيطان الرسمي بالموازاة مع تشجيع التوسع للملكية الفردية عن طريق الاستثناءات القانونية كما حصل في قانون سنتيس كونسلت عام 1863م،واستمر الحال حتى بلغت مساحته 700.000هكتار من مجموع 2400.000هكتار التي تشكل ملكية المعمرين[2].

[1] حميدة عميراوي:أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954م،الجزائر،منشورات وزارة المجاهدين،2007م،ص92.
[2] حميدة عميراوي:نفس المرجع،ص93.

2/الاستيطان خلال فترة الحكم العسكري:

واخص بالذكر عملية الاستيطان في فترة كل من القادة العسكريون،والحكام العامون،وعهد الجمهورية الثانية،وفترة الحكم الإمبراطوري.

1.2/إبان فترة القادة العسكريون(1830-1834م):

سبق وان ذكرنا القادة العسكريون الخمسة الذين تولوا حكم هذه الفترة،والذين عملوا دون استثناء بكل ما أوتوا لتوسيع مجال الاحتلال وتثبيته لاسيما ما تعلق بالمناطق الساحلية،وبعض المناطق الداخلية،حيث كانت سياسة الاستيطان حاضرة في مشاريعهم ومخططاتهم،أين شهدت الجزائر مصادرة مساحات خصبة وممتلكات لا يستهان بها كانت تابعة للحكومة التركية السابقة والجيش الانكشاري،ومؤسسات الأوقاف وأملاك التجار والحرفيين ورجال الدين،والأعيان والحضر والمعارضين لمشروع الاحتلال،واتصفت هذه المرحلة بشح المعلومات حول المستوطنات الأولى النموذجية التي أقامها هؤلاء القادة في كل من العاصمة وسهل متيجة،وبعض المناطق الأخرى كعنابة وبجاية ومستغانم ووهران بسبب الفوضى العارمة التي تميزت بها عمليات الاستيلاء العشوائي على الأراضي والممتلكات،وأول قرار في هذا الجانب يتمثل في قرار الحجز الذي أصدره "بيار برتزان"في 10جانفي1831م والذي ينص على وضع الأملاك البايليكية السالفة الذكر تحت الحجز،وقرار 24 افريل 1834م .[1]

2.2/إبان فترة الحكام العامون (من1834م إلى بداية قيام الجمهورية لثانية 1848 م):

عرفت عمليات الحجز توسعا واضحا بعد1834م وأضحت تشمل ممتلكات الجزائريين،إذ صار الأمر إجراء قانوني يصدره الحاكم العام الذي يعطي مهلة مدتها سنة واحدة،لمالك الأرض المحجوزة،يقدم عرض حال لمدير المالية الفرنسي يثبت فيه عدم تورطه في أعمال مناهضة للاحتلال،وإذا رفض عرض حاله المقدم تضم أرضه إلى أملاك الدولة الفرنسية،ونتج عن هذا الإجراء ضم الاحواش بضواحي الجزائر وسهل متيجة إلى الأملاك الفرنسية،ومنحت للمستوطنين وشيدت عليها القرى الاستيطانية الأولى في كل من:الابيار،بئر خادم،بئر مراد رايس،حسين داي،القبة،دالي إبراهيم،وتم طرد السكان الأصليين وإرغامهم على النزوح والهجرة [2]

[1] – بن داهة عدة:نفس المرجع السابق،ص337.

[2] يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري،دار البصائر،الجزائر،2009م،ص8.

كما نشط كلوزل خلال فترة تعيينه حاكما عاما عامي 1835م و1836م تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي و اصدر في فترة حكمه الثانية(8جويلية1835م إلى 12فيفري1837م)**اصدر قرار:27ديسمبر1835م** نظم عملية توزيع ومنح الأراضي للمستوطنين،كما تم ضم الأراضي والاستيلاء عليها بحجج مختلفة كعدم زراعتها وأولوية المصلحة العامة وكعقوبة للمناهضين لإدارة الاحتلال،حيث ألقى" كلوزيل"خطاب موجه للأوربيين يقول فيه:"عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة التي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الأوربيين" فقد كان مهتما اشد الاهتمام من اجل إنشاء مستعمرة كبيرة،قوية بعنصرها الأوربي وبرؤوس أموالها مهيمنة على أراضي الجزائريين لأجل تثبيت الاستعمار،انشأ قرية بوفاريك غرب الجزائر ووزع الكثير من الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على الأوربيين لتشجيعهم على الاستقرار والبقاء ومع ذلك لم يزد عدد المهاجرين على 25الف شخص عام 1839م.

وصمم الجنرال بيجو على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث معا،فعمل على تحويل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين،و أقام سنة 1842م سبع قرى نموذجية ملخصا سياسته في كلمتين"الكفاح بالسيف والمحراث"فالعسكري عندما يقدم من بلاده يأخذ من الإدارة بندقية وقبعة عسكرية،ويعتبر من جنود الريف محولا بذلك الجنود والضباط إلى فلاحين وانشأ لهم قرى استيطانية نموذجية على شكل مزارع جماعية.

ويقول"إن الفتح عملية مؤقتة لا تكسب صفة الدوام إلا بالاستعمار،وإقرار العنصر الفرنسي في البلاد مفتوحة" قاصدا بذلك ارتباط الاحتفاظ بالأرض المحتلة بسياسة الاستيطان،ويذكر "شارل اندري جوليان"في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة ميول الجنرال"بيجو" لأعمال الفلاحة وحبه للحقول والمزارع واستعداده للمشاركة فيها،وكان يرى أن الجندي اقدر الناس لتنفيذ سياسة الاستعمار الرسمي لكونه يتلائم والقرى الجماعية التي أنشاها،فيشترك الجميع في الزراعة دون تحديد المساحة التي يملكها كل عنصر منهم،كما أن الجندي يكون قادر على الدفاع عن أرضه التي استوطنها،وفي المقابل فهو ملزم بالطاعة والانضباط أمام قادته،لكنه لم يفلح في تطبيق تصوره حيث لم يبقى سوى 60جندي من بين 800جندي أغراهم بالعمل في قرى جماعية،ورحل البقية إلى فرنسا بعد انقضاء مدة خدمتهم،واصدر بيجو عام1845م أمر بالاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها،وضم كل الأراضي المشاعة والجماعية بحجة عدم إثبات ملكية الأرض بعقد مكتوب،وكل تلك الأراضي التي صودرت توزع على المستوطنين،كيف لا وهو الذي أعلن في 14ماي1840م من البرلمان الفرنسي

هذه السياسة قائلا:"حيث ما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة،يحق للأوربيين الإقامة فيها،دون البحث عن مالكها وبما إن الجزائريين سيدافعون عن أراضيهم بكل قوة..... يجب دفعهم للصحراء" وعمل"بيجو"على:

-مصادرة ما تبقى من أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة وأراضي الأوقاف الإسلامية.

-وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين.

-ضرب البنية الخاصة بأراضي الاعراش وتوزيعها بواسطة مراسيم وقوانين[1].

3.2/إبان عهد الجمهورية الثانية 1848م-1852م:

تعالت أصوات المطالبة بالرحيل للدكتاتورية العسكرية من قبل المستوطنين الذين اعتبروا سياسة الجنرال"بيجو" تحد من عزيمتهم،كونه وفق نظرهم يكن لهم العداء خاصة أصحاب المصالح منهم،الذين كانت غايتهم الحصول على امتيازات فهو يبحث عن معمرين حقيقيين فطالبوا بتغيير سياسي،والذي حدث سنة 1848م نتيجة الثورة التي شاركوا فيها مطالبين بإدماج الجزائر في فرنسا بشكل رسمي،بغية التخلص من هيمنة القادة العسكريين والعمل بنفس القوانين المطبقة في فرنسا،إذ صدر قرار في شهر مارس نص على كون الجزائر جزء من التراب الفرنسي،وسمح للأوربيين بانتخاب مستشارين بلديين لهم بالجزائر،وضغطوا على الإدارة الفرنسية حتى ألغت حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام1850م،بدعوى عدم أهليتهم لذلك وبصدور قانون الضم سنة1848م صار للمستوطنين حق التمثيل في برلمان باريس كونهم يعيشون في ارض فرنسية،وبهذا حاولت تحقيق ارتباط للدوائر المدنية الأساسية(الشعائر الدينية،والتعليم العام الفرنسي،والقضاء،والجمارك) مباشرة بالوزارات الباريسية المقابلة لها واعتمد مجلس النواب الفرنسي50مليون فرنك لتطبيق المرحلة الأولى،وتخليص العاصمة من العناصر الهدامة المتمثلة في الصناع والعمال الباريسيين المطالبين بتنازلات مجانية في الجزائر،وبلغ عدد الطلبات أكثر من 100000طلب،ليستقر فقط 20000 مهاجر منهم 15000 باريسي في 42 قرية معظمهم لا يفقه شيء عن خدمة الأرض،إذ توفي منهم 3000مستوطن وعاد7000 منهم إلى فرنسا،ومع ذلك فقد كان أواخر عام 1851 م نحو 33000مستوطن ريفي من أصل 131الف أوروبي (66000فرنسي

[1] يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري،دار البصائر،الجزائر،2009م،ص ص 9-10.

و65000اجنبي)[1] وعملت فرنسا على جلب فقراء ومعدومي الاسبان والطاليان إلى الجزائر حيث الأرض والقروض والثروة والغنى،فجاء هؤلاء المملقون حفاة يحملون الأسمال البالية،وكثر عددهم ومنحوا الأموال والجنسية الفرنسية،مكونين العنصر المستعمر الذي أصبح حاكما بأمره في قطر الجزائر،يستأثر بها دون أهلها من المسلمين،وأصبح بواسطة ثروته ونفوذه يتحكم في ضمائر الحكومة الفرنسية[2].

4.2/إبان فترة الحكم الإمبراطوري 1852م-1870م:

بعد انتهاء أمر الجمهورية الثانية عام1852م وتولي نابليون الثالث عرش الإمبراطورية الثانية أولى اهتمام بالغ بالجزائر،بقيادة الجنرال"راندون"الذي انتهج نهج مماثل لما سار عليه الجنرال"بيجو"،بالرغم من معارضة المستوطنين له،خاصة في استفتاء التعديل الدستوري سنة1852م،وسعى لتنظيم حركة الاستيطان بطريقة جديدة حيث منح الامتيازات للجمعيات الرأسمالية الكبيرة وشجع الاستيطان،وانتزعت بذلك الأراضي قهرا وبالمصادرة فاصدر في 21 افريل 1857 م مرسوم خاص بالسكك الحديدية لانجاز خط موازي للساحل بغية ربط المقار الرئيسية بالمقاطعات،نتيجة حاجة الاستيطان لليد العاملة العسكرية،حيث وسع بذلك عملية الاستيطان وشيد 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853 م/1859 م،وتحصل على 61363 هكتار ما بين 1851 م و 1861 م[3]،وبالموازاة مع هذا تضاعفت الامتيازات الممنوحة للمستوطنين حيث بلغت 19000 هكتار ما أثار استياء نابليون الثالث في زيارته للجزائر مطالبا برفع هذا القدر من المساحة حيث منحت شركة جونيف 20000 هكتار عام 1853م،وفي غضون سنتي 1862م-1863م منحت 160000 هكتار من الغابات إلى ثلاثين مستفيدا أوروبيا،وبهذا أصبح المستوطنون الأوروبيون يجمعون بين النفوذ الاقتصادي والاجتماعي،القائم على حقوق التجنيس المزدوج،بالإضافة إلى النفوذ السياسي،فتمكنوا من إنشاء 30000كلم من الطرقات و5000كلم من السكك الحديدية إضافة إلى السدود لسقي الأراضي الزراعية وحقول العنب[4]،ونتج عن ذلك قدوم 217119 أوروبي (122119 من الفرنسيين و58510 من الاسبان و16655 من الايطاليين و10627 من المالطيين

---

[1] شارل روبير اجيرون:تاريخ الجزائر المعاصرة:(تر)عيسى عصفور،ط1،منشورات عويدات،بيروت-باريس،1982م،ص ص 47-49.

[2] احمد توفيق المدني:هذه هي الجزائر،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،2015م،ص98.

[3] كليل صالح:التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر1830-1871م ،أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ،2018/2017م،ص ص35،34.

[4] عميراوي أحميدةوآخرون:آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954م)،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م،الجزائر،2007م،ص78.

والانجليز) وفي سنة 1886 م وصل إلى الجزائر 160000 اسباني أقام معظمهم في وهران و35000 ايطالي توزعوا على مدن عنابة وقسنطينة،وانتهجت سياسة الأرض المحروقة التي تسببت في مجاعة ،[1] فسياسة نابليون الثالث لم تكن ترمي إلى خدمة مصالح الجزائريين ،وإنما الهدف منها هو خدمة مصالح فرنسا وتوفير الأمن والسلم للجيش الفرنسي،بتوسيع دائرة الاستيطان للهيمنة على الأرض وتجريد أهلها منها لتثبيت الاستعمار وضمان البقاء،ويمكن حصر الاستيطان الفرنسي بالجزائر خلال فترة دراستنا في نوعين رئيسيين طبقا خلال فترتين متباينتين هما:

1/الاستيطان الضيق والرسمي:(1830-1840م):

ونقصد به إشراف الدولة المباشر على عملية الهجرة والاستيلاء على الأراضي واجتثاثها من السكان الأصليين ويقصد بالضيق انحصار العملية في هذه المرحلة على مجموعة قليلة من المهاجرين المستوطنين وجنود الحملة العسكرية على الجزائر والتي بدأت بسلب 1000هكتار تابعة لحوش "حسن باشا" بضواحي الحراش ومنحت لجنود الحاكم العام "كلوزيل"وسميت باسم المزرعة الإفريقية النموذجية [2]ثم مست العملية بالتدرج أملاك الأتراك المغادرين والأوقاف لتتوسع تدريجيا إلى كل أنواع الأملاك والأراضي.

2/الاستيطان الشامل والحر:(1840م-1870م):

ويقصد به التوسع الكبير الذي شهدته هذه المرحلة والذي جسده الجنرال بيجو بإنشاء حوالي 123مركزا استيطانيا،صاحب شعار المحراث والسيف،والذي قدم المعالم الكبرى لمشروعه هذا في خطابه أمام البرلمان الفرنسي عام 1847م،والمتمثل في توفير 100الف جندي كمعمرين يحصل كل واحد منهم على 10هكتارات يوفر له السكن وزوجين من الثيران،شرط قضاء الجندي 7سنوات من الخدمة العسكرية يعتبر فيها كمعمر لمدة ثلاث سنوات قبل تحريره،فقد شدد على الاستيطان والتوسع داعيا إياهم بان يخدموا الأرض ويتشبثوا بها متأكدين دون أدنى شك أنها ملكهم،وقد واصلت فرنسا سياسة الاستيطان الشامل والحر بعد رحيل الجنرال بيجو ومجيء الجمهورية الثانية وفترة الحكم الإمبراطوري

---

[1] عمار عمورة:موجز في تاريخ الجزائر،ط1،دار ريحانة،الجزائر،2002م،ص119.

[2] عماد لبيد:الاستيطان والتوطين:الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،إشراف:ا.د محمد رضا مزوي،2010م-2011م،ص ص36.34 .

الفصل الثالث

الفصل الثالث:فترة الحكم الإمبراطوري 1852-1870م

المبحث الأول:التعريف بالإمبراطور وظروف وصوله للحكم.

المبحث الثاني:إستحداث وزارة الجزائر والمستعمرات(1858م-1860م)

المبحث الثالث:مشروع إقامة مملكة عربية

بعد إلغاء الحكم الجمهوري في فرنسا وسقوط الجمهورية الفرنسية الثانية في 2ديسمبر1851م،والتي ترأسها"شارل لويس بونابارت" louis napoléon Bonaparte والذي يعد أول رئيس منتخب في تاريخ فرنسا،ظهر حكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية عام 1852م،على يد الشخص نفسه،وهذا بعد قرار حل المجلس الوطني وإعداد دستور جديد يعرض للاستفتاء العام،لتتم المصادقة عليه في 14جانفي 1852م،وفي 20نوفمبر1852م تم تنظيم استفتاء شعبي أعاد فرنسا إلى الحكم الإمبراطوري،وقد سمح للجزائر بالمشاركة في هذا الاستفتاء على خلاف المستعمرات الفرنسية الأخرى،وتم استدعاء الهيئة الانتخابية المتكونة من فرنسيي الجزائر للتعبير عن رأيها بالقبول أو الرفض لأمر عودة الأسرة الملكية الإمبراطورية ممثلة في شخص "لويس نابليون بونابرت"

ليشرع في مسار جديد بنظرة أكثر ليبرالية عن مفهوم الاستعمار،وقد رافق قيام الحكم الإمبراطوري في فرنسا من جديد،تغيير سياسي وإداري فرنسي في الجزائر في الجانبين النظري والعملي،حيث تميزت هذه الفترة بالاضطراب والتقلب،فمن جهة اتخذ نابليون بعض الإجراءات لإرضاء الأهالي،ومن جهة أخرى فقد الأهالي الآلاف من الأراضي التي سلبت منهم بفعل المصادرات والحيل القانونية التي مارستها اتجاههم إدارة الاحتلال لإرضاء المستوطنين،حيث حكم الجزائر من ديسمبر1851م إلى 1858م راندون[1]

المبحث الأول:التعريف بالإمبراطور وظروف وصوله للحكم وسياسته.

خلف سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية في فرنسا،الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث،والذي كانت فترة حكمه ثرية بأحداثها وأفكارها الاستعمارية الإدماجية في الجزائر، وقد شهدت فترة 1852-1858م من الناحية السياسية فرصة العسكريين بان يواصلوا تجربة حكمهم بالجزائر بكل حرية،ولو

[1] راندون-جاك لويس سيزار الكسندر:من مواليد غرونوبل بفرنسا سنة1795م جنرال فرنسي ومن جنرالات جيش إفريقيا،تولى عدة وظائف منها:وزير الحربية،حاكم عام بالجزائر،عضو مجلس الشيوخ الفرنسي،ساهم في القضاء على المقاومات الشعبية بالجزائر،وكان يد قوية لتطبيق سياسة بيجو القائمة على الأرض المحروقة،كما كان دوره قويا في سياسة المحتشدات التي أقامها بالجزائر خلال فترة حكمه1851-1858م،توفي سنة 1871م بجنيف.ينظر: narcisse faucon .Le Livre Dor De L algérie.paris1889.p92.93

وكذلك مصطفى عبيد:دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيلسيي في تاريخ6فيفري 1863م،مجلة المصادر،المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م،السداسي الأول 2012م/العدد25،ص257.

بطريقة غير مستقرة على مبدأ وسياسة واحدة لامتيازها باضطرابات وتقلب لإرضاء واستغلال الأهالي في نفس الوقت.[1]

1/مولده ونشأته:

اسمه الكامل "شارل لويس بونابرت" Charles louis Bonaparteولد في 20 افريل 1808م بالعاصمة الفرنسية باريس،وهو ابن لويس بونابرت ملك هولندا وأخ نابليون الأول،أمه هورتنس دي بوهارني Hortense de Beauharnais[2] تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري1815م،التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية،وفي عام1816م صدر قانون بنفي أسرة بونابرت من فرنسا فقضى لويس بونابرت شبابه في ايطاليا وألمانيا وسويسرا،حاول الإطاحة بحكومة لويس فيليب الملكية عام 1836م في ستراسبورغ ثم أعاد محاولته في بولونيا عام 1840م،وسجن جراء ذلك بحصن اسمه هام،لكنه تمكن من الفرار إلى انجلترا عام 1846م،كتب الأفكار النابليونية 1849م جاعلا من سيرة عمه مثلا،كما كتب انقراض الفقر1844م مقترحا العمل على وضع حد للفقر والألم،وعند انتهاء الثورة الفرنسية عام 1848م رأى لويس فرصة جديدة لتحقيق أمله[3]،فعاد إلى بلاده واخذ يستخدم اسمه والمبادئ التي كان ينادي بها عمه،تم انتخابه في المجلس وبفضل شهرته انتخب رئيسا وفاز بخمسة ملايين ونصف المليون مقترع وأدى اليمين للجمهورية وفي شهر ديسمبر1851م،استطاع أن يجمع كل الصلاحيات بين يديه وأعلن نفسه إمبراطورا عام 1852م[4]،حيث كان مسيرا للتغيرات السياسية الأوروبية،وتميزت فترة حكمه بصفتين رئيسيتين:

*إمبراطورية سلطوية:تجلت في سياسة داخلية متضاربة وحكم ديكتاتوري وتقييد العمل الصحفي

*إمبراطورية ليبرالية:حاول تكوين إمبراطورية ليبرالية في وقت متأخر،ففي عام 1869م تمت المطالبة بالديمقراطية الجذرية حين أدرك مشاكل عصر الصناعة

---

[1] يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م،ص15.

[2] يوسف البستاني:النسر الأعظم،د.ط،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،2012م،ص124.

[3] محمد قاسم:تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا(من عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى)،مطبعة الكتب المصرية القاهرة،ط6،1929م،ص ص 161-162.

[4] الاغا بن عودة ألمزاري:طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر،تحقيق:يحي بوعزيز،ج2،دار الغرب الإسلامي،ط1،بيروت،1990م،ص256.

2/ظروف بلوغه سدة الحكم:

تم انتخاب لويس نابليون بونابرت كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر من عام 1848م،والذي غير مجرى الأمور بعض الشيء لان الجمهوريين اليساريين كانوا يظنون انه سيخدمهم ويعمل على تحقيق مطالبهم فأيدوه،ورجال الكنيسة والمحافظون اعتقدوا انه ليس مثل عمه نابليون بونابرت الأول الذي كان يتميز بالثورية واستعمال القوة العسكرية فوضعوا ثقتهم فيه،غير انه فاجئ الجميع بانتهاجه سياسة خاصة به وحسب مزاجه،حيث استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من اجل المحافظة على الاستقرار والأمن،وتخلص من خصومه،وعمل على كسب ولاء الجيش والشرطة وكبار المسؤولين في الدولة،وفي شهر ديسمبر 1852م ألغى النظام الجمهوري وانشأ الإمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها لغاية انهزام جيشه في معركة سيدان واعتقاله من طرف بروسيا سنة 1870م[1]

حيث نال في الاستفتاء الشعبي الذي عقد في 10ديسمبر 1848م لانتخاب رئيس الجمهورية اكبر عدد من أصوات الناخبين فقد أربى ما أحرزه من أصوات على نيف وأربعة ملايين صوت أكثر مما أحرزه منافساه في الانتخابات :كافيناك مخلص المجتمع الفرنسي من الثوار الحمر،ولامارتين خطيب الشعب،رغم التسعة والثلاثين عاما له في المنفى،كان اسم بونابرت كافيا لتحبيب الفرنسيين فيه وترغيبهم في انتخابه إذ اعتبر في كل كوخ وبيت بأرجاء فرنسا رمزا للنظام والقوة والصيف المجيد،فتولى منصب الرئاسة في ديسمبر1848م،وحلف اليمين التالي:"أنني سوف اعتبر عدوا للوطن كل من يحاول بوسائل غير مشروعة تغيير ما أقامته فرنسا".[2]

3/سياسته :

3-1:خارجيا

كان لويس نابليون يعتقد أن العناية الإلهية أرسلته إلى فرنسا لإنقاذها،فوطد العزم على الاستئثار بالسلطة،ولما كان الدستور ينص على أن تبقى له رئاسة الجمهورية أربع سنوات فقط،وكان لابد من إجماع ثلاثة أرباع المجلس لإحداث أي تغيير في الدستور،فقد كان بعيد أن ينال لويس غرضه بالطرق الدستورية ،فعمد إلى استخدام وسائل أخرى لتحقيق الغرض المنشود،حيث اتفق في البداية مع الملكيين من أعضاء المجلس لإرهاق

[1] عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م،الطبعة الأولى،دار الغرب الإسلامي،1997م،بيروت،ص126.

[2] -عمر عبد العزيز عمر:تاريخ أوربا الحديث والمعاصر(1815م-1919م)،د.ط،دار المعرفة الجامعية،مصر،2000م،ص90.

الجمهوريين واخفات صوتهم،حيث أصبحت الجمهورية الرومانية موضع النزاع بين الأحزاب،لتدخل الكاثوليك والملكيين بغية انتزاع روما من يد مازيني وإرجاعها للبابا،واحتج الجمهوريين على مقاومة حرية الشعب الايطالي،ونظموا مظاهرات عديدة لإرغام المجلس على الخضوع لرأيهم،فأسرعت الحكومة للقبض على الكثير من أعضاء الجمهوريين باتفاق الملكيين،فتشتت الحزب وانحصر النزاع في المجلس بعد ذلك بين لويس والملكيين،الذين قاموا بالدور الملائم للرئيس،والذين وضعوا قانون للتعليم يقضي بنقله لرجال الدين في مارس 1850م،وقيدوا العمل الصحفي،وضربوا أيدي العمال،وحرموا ثلاث ملايين منهم من حق الانتخاب31مايو1850م،في وقت طواف لويس على الأقاليم واقتراب الفرصة التي كان يترقبها منذ وقت طويل.[1]،وقد فاز لويس على المجلس بإيقاف قانون 31مايو باسم الدفاع عن حقوق الشعب،ولما رفضت رغبته أعلن حل المجلس في 2ديسمبر1851م،واحتاط للطوارئ بوضع الجند في أرجاء المدينة لقمع الفتنة والاضطراب وأمر باعتقال كل من يجرؤ على العمل لغير مصلحته،فقبض على ناصية الحال في باريس والأقاليم،وعرض لويس دستور القنصلية في 14يناير1852م،وأصبح حاكم بشكل مطلق ووافق الشعب عليه كما وافق على الدستور من قبل2ديسمبر1852م

وأعلن نابليون خطة حكومته بعبارة صريحة فقال:"إن اسم نابليون وحده ينطوي على خطة كاملة،فالإمبراطورية تعمل على السلم في الخارج،كما أنها تعمل على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والخلقي في الداخل،فانا كعمي الإمبراطور الأكبر لدينا مشروعات واسعة النطاق،نريد أن نحول الشعب إلى ميدان الفضيلة والدين والرخاء،ففي هذه البلاد بلاد الإيمان والاعتقاد،قليل من يعمل بأصول الدين،وفي بلاد الخصب التي لا مثيل لها في العالم قليل من يحصل أود حياته إلا بعد جهد جهيد،نريد أن نرقى الزراعة وننشأ الطرق،ونبني المرافئ ونطهر الأنهار ونشق الترع،ونمد خطوط السكك الحديدية ونستثمر الأراضي الواسعة المقابلة لشواطئنا "الجزائر"ونرقى المواصلات بيننا وبين العالم ولاسيما أمريكا"[2]

3–2:داخليا

صاحب قيام الحكم الإمبراطوري في فرنسا تغيير في السياسة المنتهجة تجاه الجزائر من الناحيتين العملية والنظرية،فامتاز بداية عصر الإمبراطورية بالصراع بين أنصار الحكم العسكري والحكم المدني في الجزائر،وكان الجو

[1] محمد قاسم:تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا(من عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى)،مطبعة الكتب المصرية القاهرة،ط6،1929م،ص162.
[2] محمد قاسم:المرجع السابق،ص164.

العام في الجزائر المستعمرة مضطربا للغاية بسبب عدم الاستقرار على نظام معين،فالإدارة الفرنسية تهدف إلى قولبة الجزائر كليا في قالب فرنسي،ساعية إلى ذلك بما أوتيت من وسائل وقوة لتطبيق سياسة الإمبراطور،وأمام هذه المفارقات رسمت عدة سياسات وأحدثت عدة تغيرات منذ جلوس نابليون الثالث على عرش فرنسا،حيث تسنى للعسكريين من جديد من عام 1852إلى 1858م كامل الحرية في حكم الجزائر وساعدتهم الظروف المواتية فنجحوا نجاحا لا ينكر،أما المسلمين فقد عزوا هذا النجاح إلى المكاتب العربية والى الحاكم راندون،الذي اهتم اهتماما كبيرا بالاستيطان فقد كان من أنصار الاستيطان الصغير"الذي يفلح الأرض بساعديه،ويبني بأمواله ويكون أروقة لجيل مهيأ للعيش في الأرض" فشجع الهجرة إلى الجزائر وبناء القرى،حيث بنيت 56قرية من عام 1853م إلى عام 1859م،وازداد عدد

السكان العاملين في الزراعة بنحو15000،وطبق أسلوب حصر القبائل،وهي سياسة التحديد قياسا على العملية الحراجية،فالأهالي الذين يملكون حقوق استعمال بسيطة على أراضي القبيلة ملزمون بالتنازل لأملاك الدولة عن الأراضي التي لا يحتاجون إليها مقابل اعتراف بالملكية الفردية أو الجماعية على الأراضي التي تترك لهم،حيث عرف بالفترة الممتدة من 1851إلى 1861م تنازل 16قبيلة و343387هكتار منها 61363هكتار ألت إلى الدولة.[1]

وبعدما خضعت بلاد القبائل للجيوش الفرنسية الغازية في يوليو1857م،اكتمل إحكام فرنسا أو رقابتها على شمال الجزائر تقريبا،وبدا جدل استعماري حول استمرار النظام العسكري القائم على المكاتب العربية.[2]ورغم انه سلك في بداية عهده سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي،إلا انه تراجع بعد ذلك وألغى معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا،والمستوطنين والعسكريين بالجزائر،ففي 26ابريل1851م صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين،ويشترط فيمن تمنح له قطعة ارض من 20إلى 150هكتار،أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها،لتصبح ملك له بعد مضي ثلاث سنوات من استقراره عليها،وبقي هذا القانون معمولا به حتى عام1861م،ثم اتجه الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية،التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين التي ستجلبهم مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة،وقد حصلت 51شركة رأسمالية متوسطة على 50

[1] شارل روبير اجيرون:تاريخ الجزائر المعاصرة:(تر)عيسى عصفور،ط1،منشورات عويدات،بيروت-باريس،1982م،ص ص 50-51.

[2] بشير بلاح:تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م،ج1،دار المعرفة،2006م،ص141.

ألف هكتار في خلال عشر سنوات،وحصل المهاجرون الأوروبيون على حوالي 250ألف هكتار،وزاد عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية إلى 189 ألف شخص،ومن الشركات المستفيدة :شركة جنيفوار السويسرية 25ألف هكتار في احواز سطيف عام1858م،والشركة العامة للهجرة ومقطع الحديد على25ألف هكتار عام1865م،وحصلت الشركة العامة الجزائرية عام1865م على 100ألف هكتار بإيجار فرنك للهكتار[1]

[1] يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م،ص16.

المبحث الثاني:استحداث وزارة الجزائر والمستعمرات(1858م-1860م)

سعى نابليون جاهدا لتطبيق سياسة إدماج جديدة بأسلوب جديد،إذ أنشا مرسوم 24 جوان 1858م[1]وزارة الجزائر والمستعمرات،وعين على رأسها ابن عمه"جيروم نابليو "Jérôme napoléonالذي يحمل قناعة الإدماج هو السبيل القويم لإنهاء العلاقات الاجتماعية المثيرة للشغب والتي تميز المجتمع الجزائري الريفي،وكان يرغب في إدماج شامل،حيث كتب الوزير في 31 أوت 1858م قائلا:"**نحن أمام قومية مسلحة صلبة يجب إخمادها بالدمج**"[2]،وحسب النصوص القانونية فان المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيات التي تعمل بالجزائر بحيث تصبح جميع المصالح خاضعة لسلطة مركزية واحدة،والمهمة الثانية لها هي أن تحل محل الحاكم العام للجزائر،ذلك المنصب الذي الغي بعد أن أصبحت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس،والمهمة الثالثة لها هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة،والشؤون الدينية والتعليم،بالإضافة إلى ثلاث إدارات رئيسية هي:إدارة الشؤون الداخلية،وإدارة الشؤون المالية،وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية،ومن مجموع هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات وهو عبارة عن هيئة استشارية لوزارة الجزائر[3]

حصرت الدوائر الإدارية جميعها في وزارة الجزائر والمستعمرات،والغي منصب الحاكم العام واللجنة الاستشارية وأصبحت الجزائر في عهدة وزير مقيم في باريس،حيث يرى هذا الأخير انه يحكم باريس ويدير الأمور محليا وفق المبادئ والقوانين الفرنسية،وتضاعف مجال الرقعة الجغرافية المدنية وظهرت ستة مناطق فرعية حديثة،كما تم إنشاء خمس مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية واستحدثت مجالس عامة،وانشأ مجالس عامة،وقاوم نفوذ وسيطرة العسكريين وتجاوزاتهم،وتوسع في قبول المعاملات العقارية دون قيد،وأصر على مقاومة الأهالي الصلبة و العنودة،بتطبيق سياسة الإدماج،وإضعاف القادة والزعماء من الأهالي[4]

---

[1] يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م،ص18.

[2] شارل روبير اجيرون:تاريخ الجزائر المعاصرة،تر:عيسى عصفور،ط1،منشورات عويدات،بيروت،1982م،ص56.

[3] عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م،الطبعة الأولى،دار الغرب الإسلامي،1997م،بيروت،ص127.

[4] يحي بوعزيز:نفس المرجع،ص18.

وعندما استقال جيروم نابليون عام 1859م خلفه الكونت شاسلو لوبا"Chasseloup-Laubat" وانتهج سياسة سابقه،بل تجرا على إلغاء القضاء الإسلامي المعاد تنظيمه عام1854م،وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية،مستهدفا بذلك مستقبل الشخصية الإسلامية القومية،وتم خلال عهد هذه الوزارة إنشاء17قرية استيطانية،ووزعت 4600قطعة ارض زراعية مجانا على المهاجرين الأوروبيين،ما يعكس بوضوح خدمة هذه الوزارة اللامحدودة للمستوطنين سياسيا واقتصاديا وإداريا[1]

ونتيجة لوجود معارضة من قبل العسكريين وضباط المكاتب العربية لهذه السياسة تم إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 24نوفمبر1860م،وعين الماريشال بيليسي حاكما عاما،وجاء هذا القرار لنابليون باعتباره لهذه الوزارة فاشلة فشلا ذريعا في انتهاج سياسة واضحة المعالم،واستمرار صراعات قوية بين المحبذين للتخلص من النظام العسكري وإنهاء مهام المكاتب العربية بالجزائر،وبين المؤيدين لإبقاء سلطة مركزية قوية بالجزائر تخدم مصالح المعمرين،وابتداء من 10نوفمبر1860م تقرر الرجوع إلى العمل بالنظام السابق المتمثل في وجود حاكم عام بالجزائر العاصمة يخضع لسلطة نابليون الثالث،وباختصار فان سياسته في الجزائر كانت مائعة ولم تحقق أي نتيجة ايجابية للجزائريين سواء من حيث حرية التعبير أو المساواة مع الفرنسيين المقيمين في الجزائر وبالتالي لم يتجسد على ارض الواقع غير تمكين قادة الجيش من التصدي لمقاومة الجزائريين،ومساعدة المعمرين على تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدالها بهياكل إدارية فرنسية سواء في ميدان التسيير الإداري أو القضائي أو المالي.[2]

[1] يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م،ص 19.

[2] عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م،الطبعة الأولى،دار الغرب الإسلامي،1997م،بيروت،ص ص،128-129.

المبحث الثالث:مشروع إقامة مملكة عربية

لجا الإمبراطور نابليون الثالث لسياسة جديدة للتخفيف من حدة الاستيطان الذي احدث تناقض وصراع كبير بين الجزائريين والمعمرين،والذي يهدد استقرار الأوضاع،فعمل على انتهاج سياسة تخفيف الهجرة الأوروبية إلى الجزائر،ومنح تنازلات مجانية من الأرض،ونص على أن للأهالي تربية الماشية والزراعة،ولنشاط الأوروبيين وذكائهم استغلال الغابات واستصلاح الأراضي والري وإدخال الزراعات الحديثة والصناعة،وهذا ما اسماه المملكة العربية[1]،حيث أرسل رسالة إلى بيلسي في هذا الشأن يوم:06فيفري 1863م ذكر له فيها:"بان الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"،ونصح الأوروبيين بان يهتموا باستثمار الغابات والمعادن واستصلاح الأراضي وإنشاء السدود،والطرقات والصناعات المتنوعة كما نصح بوقف عمليات تهجير الأوروبيين إلى الجزائر[2]

وأثناء زيارة نابليون للجزائر للمرة الثانية عام1865م (من 3ماي إلى7جوان)زار أهم المدن والقرى الجزائرية حاملا معه فكرة خلق (**الكيان الجزائري**)ولكن ماكماهون الحاكم العام والكولون استقبلوه ببرودة وشك،وبعد عودته إلى باريس أرسل برسالة للحاكم العام (20جوان1865م)تتضمن 88صفحة بعنوان:**سياسة فرنسا في الجزائر**،تناول فيها جميع الموضوعات العزيزة على الجزائريين وأصدقائهم[3]

وكرر نابليون على مسامع المسلمين قوله:"**إن فرنسا لم تأت لتدمير قومية شعب....إني أريد أن أزيد في رفاهيتكم وأجعلكم تشاركون أكثر فأكثر في إدارة بلدكم مثلما تنالون قسطا اكبر من خيرات الحضارة**"[4]والمملكة العربية تعبير ظهر في الستينيات من القرن الماضي ويعني سياسة نابليون الثالث نحو المسلمين الجزائريين،وهي السياسة التي عارضها الكولون بشدة[5]،أي تطبيق فكرته القائلة:"يحق للشعوب حكم نفسها بنفسها،والتي تبناها بتأثير من مستشاره المسلم إسماعيل أوربان

---

[1] بشير بلاح:تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م،ج1،دار المعرفة،2006م،ص143.

[2] يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م،ص20.

[3] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1900م-1930م)،ج2،الطبعة الرابعة،دار الغرب الإسلامي،بيروت-لبنان،1992م، ص24.

[4] شارل روبير اجيرون:تاريخ الجزائر المعاصرة،تر:عيسى عصفور،ط1،منشورات عويدات،بيروت،1982م،ص60.

[5] أبو القاسم سعد الله:تاريخ الجزائر الثقافي،ج9،الطبعة الأولى،دار الغرب الإسلامي،بيروت-لبنان،1998م، ص12.

وقد ترجت هذه الفكرة فيما يعرف بقانون السيناتوس كونسلت 22افريل1863م،بعد أن بذل أربان جهد كبير للإشهار بأفكاره من خلال كتاباته في الصحف وكتب عديدة،فوجد الآذان الصاغية عند الإمبراطور نابليون الثالث والذي كان يستمع كثيرا لأربان،هذا الأخير أبوه زنجي وأمه فرنسية،يحسن العربية اعتنق الإسلام ومكث طويلا بمصر والجزائر وخصوصا قسنطينة،مقتنع أن السياسة الفرنسية في الجزائر على أسس غير سليمة،وأنها ليست في فائدة فرنسا وان البديل لها هو الاعتماد على المسلمين الجزائريين،والحفاظ على شخصيتهم الدينية ومصالحهم المادية بالتعاون مع فرنسا[1]

وكان مشروع المملكة العربية يرمي إلى:

-إقناع العرب بوهم مفاده مجيء فرنسا للجزائر هدفه المساعدة على الاطلاع والاستفادة من مزايا الحضارة وعدم رغبتها في القمع وسلب الممتلكات.

-تغطية سياسة التطويق التي كانت تطبقها بشكل مباشر واستبدالها بسياسة تحديث الملكية التي تقر بملكية الأهالي لأراضيهم للحفاظ عليها ظاهريا وتحد من تسلط المعمرين عليهم،لصرف النظر على أمر إرهاقهم بالضرائب ما يدفعهم للتخلي عنها بأنفسهم،لتمنح بعد ذلك مجانا للمستوطنين.

-الفصل في الاختصاص من خلال تكليف العرب بخدمة الأرض وترقية شعبة تربية المواشي،والكولون باستعمار الغابات والمعادن وإنشاء المصانع[2].

وبذلك يمكن القول أن مشروع المملكة العربية ما هو إلا استعمار عن كثب،بقناع حكم أهل الأرض بحاكم منهم،لخدمة البلد المستعمر وتقديم خيراتهم لغيرهم بإيعاز من ملكهم باستغبائه هو ورعيته

ويذكر زهير إحدادن هنا أن محمد المقراني هو المعني بالمملكة العربية،عكس ما ذكر المؤرخ أبو القاسم سعد الله في كتابه"تاريخ الجزائر الثقافي"الجزء التاسع أن الأمير عبد القادر هو المعني بالمملكة العربية.

[1] زهير إحدادن: شخصيات ومواقف تاريخية، د.ط، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، دحلب، 2012، ص 117.

[2] زهير إحدادن:المرجع نفسه،ص119.

ورغم أن هذه السياسة لا تخدم سوى مصالح فرنسا والأوروبيين إلا أن المستوطنين لم يرتاحوا لها وعادوا إلى صياحهم وضجيجهم،لان هدفهم هو تحويل الجزائر إلى إقطاعية بورجوازية كبيرة لهم يكونون فيها أسياد،ويكون الأهالي أرقاء لهم،حسب تعبير الجنرال هانوتو،فالحاكم العام ماكماهون تذمر وامتعض مما جاء في رسالة الإمبراطور إليه،مثلما امتعض بيليسي قبله في رسالة 1863م،وطلب الجنرال ديقو نقله إلى فرنسا غضبا من سياسة الإمبراطور التي ترمي إلى تكوين المملكة العربية،والإدارة العامة والصحافة اشتركت في مهاجمة أربان وكوسون وغيرهما ممن له دور في سياسة الإمبراطور الجديدة وتصدوا لعرقلتها بكل إمكانياتهم،واخذوا يتساءلون فيما بينهم هل يودون أن يكونوا فرنسيين أم عرب،وزعموا أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذه الإصلاحات والتشريعات الجديدة التي تحاول حكومة الإمبراطور أن تطبقها لصالحهم،وحاولوا إثبات زعمهم هذا بإلصاق تهمة الحرائق التي شبت في متيجة وهضاب قسنطينة وغاباتها بالأهالي[1]وفي عام 1865م تم جلب عدد كبير من الأوروبيين خاصة المشاركين في انقلاب02ديسمبر1851م ضد نابليون والذين حملوا معهم الأمراض والأوبئة إلى الجزائر،إضافة إلى القحط والجفاف بين عامي 1865م-1868م والجراد وحدوث المجاعة التي مات خلالها أكثر من نصف المليون من الأهالي،فادعى الأوروبيون أن سبب الكارثة هو جهل الأهالي بالفلاحة والتخزين،فعينت لجنة عام 1868م لتقصي الحقائق والتي طالبت بإلغاء التشريعات الصادرة لصالح الأهالي

سنوات:1863م،1865م،1864م،ليستأنف الإمبراطور عمل هذه اللجنة بإرسال لجنة ثانية يوم5ماي1869م برئاسة الجنرال راندون الحاكم العام السابق للجزائر،والتي أعدت مشروع لإقامة النظام المدني بالجزائر بعد عمل دام لأسابيع وافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في جلسة يوم09مارس1870م،ينص على إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية،وإخضاع الأهالي للمحاكم الزجرية الفرنسية التي يرأسها المحلفون اليهود،وتجنيس اليهود الجماعي الذي صدر قرار تطبيقه يوم 24أكتوبر1870م،بعد سقوط الإمبراطورية وإعلان جمهورية 04 سبتمبر 1870م[2]

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 23.

[2] يحي بوعزيز: نفس المرجع ، ص 24.

الخاتمة

الخاتمـــــة

من خلال دراستي لهذا الموضوع توصلت إلى مجموعة من النقاط مفادها:

*عرف تطور الأنظمة الإدارية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم العسكري مجموعة من التغيرات ميزت فترات الحكم الثلاثة عن بعضها البعض (فترة الحكم الملكي-فترة حكم الجمهورية الثانية-فترة الحكم الإمبراطوري)

*يمكن اعتبار المرحلة الأولى من التواجد الفرنسي في الجزائر من فترة الحكم الملكي والممتدة لأربع سنوات بعد الغزو (1830م-1834م) مرحلة تردد وعدم فصل في أمر الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة من عدمه

حيث سيرت هذه المرحلة بالمراسيم والقرارات وتم التركيز فيها على قضية الغزو والتوسع خاصة على المناطق الساحلية،كما عرفت استيلاء ومصادرة أملاك الأوقاف وأملاك الأتراك في الجزائر،وحافظت على التقسيم الجغرافي للجزائر والمعتمد من قبل النظام السابق.

*عرفت المرحلة الثانية من التواجد الفرنسي في الجزائر من فترة الحكم الملكي والممتدة من (1834م إلى 1848م) ظهور تدريجي لهياكل وهيئات إدارية،لعبت دور فعال في مجال تثبيت الاحتلال وإصدار نصوص قانونية تنظيمية وتشريعات عقارية كلها تصب في خدمة الدولة الفرنسية والمستوطنين.

*حاولت الإدارة الفرنسية تحقيق الربط والإلحاق الإداري والقانوني للجزائر معتمدة على القوة العسكرية المتمثلة في الضباط والمكاتب العربية،إلا أنها فشلت في ذلك لسببين رئيسيين:

-الأول: اختلاف البنية الاجتماعية والجغرافية والعقائدية للشعب المحتل

-والثاني: إعاقة المعمرين لتطبيق السياسة الفرنسية واحتجاجهم الدائم على الإدارة الفرنسية ونظام الحكم نتيجة جشعهم وعدم قابليتهم للتعايش مع الأهالي.

*استمرار بعض الأنظمة الإدارية القديمة كنظام المقاطعات الثلاثة والمكاتب العربية،والنظام القضائي المزدوج الذي عرف بعض التعديلات فيما بعد كفرض الرقابة على القضاة المسلمين وتحويل بعض المجالس القضائية الإسلامية إلى مجالس استشارية.

*أدت الثورة الفرنسية عام 1848م إلى تغيير نظام الحكم في فرنسا من النظام الملكي إلى الجمهوري وبالتالي تغير في نمط ونظام الحكم في الجزائر كمستعمرة فرنسية،ما أنتج تغييرات جذرية في التسيير الإداري وجزئية طالب بها المعمرون.

الخاتمـــــة

*تجاهلت فرنسا كل أحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية القبلية واعتمدت على تشريعات عقارية مجحفة لا انتقال فيها للملكية عن طريق الإرث،وزيادة على ذلك فرضت ضرائب ترهق مالكي الأرض ما يجعلهم يفقدونها بعد عجزهم عن تسديدها،كما قامت بتجزئة أراضي العرش وأراضي القبائل ذات الملكية الجماعية لتيسير عملية مصادرتها وضرب بنية القبيلة كنسيج اجتماعي متماسك.

*ألحقت الإدارة الفرنسية ملكية الغابات لها مباشرة حيث أممتها عام 1851م،واعتبرت المساس بها مساس بالسيادة الفرنسية وسنت قوانين لحمايتها.

*ترتب عن التشريعات العقارية المختلفة كقانون:أول اكتوبر1844م،و21 جويلية 1846م،و16جويلية 1851م،و30اكتوبر1858م....الخ،والتي تخدم الأوربيين وتسمح لهم بالاستيلاء على الأراضي الخصبة زيادة عدد المستوطنين مقابل تجريد الأهالي من أملاكهم العقارية.

*عملت الإدارة الفرنسية على تمليك المستوطنين للأراضي والمؤسسات بعد مصادرتها وكان ذلك في شكل امتيازات ودعم مجاني دون مقابل،كما قامت بتشييد قرى استيطانية وخصصت ميزانية لجلب الأوربيين بهدف تثبيت أركان الاستعمار ودوامه.

*رغم تغير نظام الحكم لأكثر من مرة وتطور نظام الإدارة الفرنسية خلال طول الفترة المدروسة والممتدة لأزيد من تسعة وستين سنة،ظل هدف فرنسا ثابت وهو الهيمنة على الجزائر واستغلال ثرواتها.

*فرض الإمبراطور نابليون الثالث سياسة مائعة وشجع الاستيطان والتهجير والتوغل،وقام بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات كتجربة للحكم المدني،ثم تراجع وأعاد اعتماد الحكم العسكري وأعلن عن مشروع جديد،يهدف إلى اعتبار الجزائر مملكة عربية بفضلها يعطي صبغة شرعية للاحتلال،ويقوم بذر الرماد في الأعين من خلال حق الشعب في حكم نفسه بنفسه وتعيين ملك منهم يكون حلقة وصل ونائب للإمبراطور،لكنه ظل مجرد تصور ولم يجسد على ارض الواقع بعد موت الإمبراطور نابليون الثالث في الحرب الفرنسية البروسية وانتهاء عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية.

قائمة المصادر والمراجع:

*أبو القاسم سعد الله:محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3،الشركة الوطنية للنشر،الجزائر،1982م.

*أبو القاسم سعد الله:أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي،1990م.

*أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية1830-1900م،الجزء الأول،دار الغرب الإسلامي بيروت،ط1،1992م.

*أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1900م-1930م)،ج2،الطبعة الرابعة،دار الغرب الإسلامي،بيروت-لبنان،1992م.

*أبو القاسم سعد الله:تاريخ الجزائر الثقافي،ج9،الطبعة الأولى،دار الغرب الإسلامي،بيروت-لبنان،1998م.

*احمد توفيق المدني:هذه الجزائر،مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع الجزائر،2001م.

*الاغا بن عودة ألمزاري:طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر،تحقيق:يحي بوعزيز،ج2،دار الغرب الإسلامي،ط1،بيروت،1990م.

*بشير بلاح:تاريخ الجزائر المعاصر من 1830الى 1989م ج1،دار المعرفة،2006م.

*يحي بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

*يوسف البستاني:النسر الأعظم،د.ط،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،2012م.

*محفوظ قداش:جزائر الجزائريين،تاريخ الجزائر1830-1954م،تر:محمد المعراجي،منشوراتANEP،دس.

*محمد قاسم:تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا(من عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى)،مطبعة الكتب المصرية القاهرة،ط6،1927م.

*شارل روبير اجيرون:تاريخ الجزائر المعاصرة:(تر)عيسى عصفور،ط1،منشورات عويدات،بيروت-باريس،1982م.

*عمار بوحوش:التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي،1997م.

*عمار عمورة:موجز في تاريخ الجزائر،ط1،دار ريحانة،الجزائر،2002م.

*عبد الحميد زوزو:نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1900،طبعة منقحة ومزيدة،موفم للنشر،دس.

*عميراوي أحميدةوآخرون:آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954م)،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م،الجزائر،2007م.

*عمر عبد العزيز عمر:تاريخ أوربا الحديث والمعاصر(1815م-1919م)،د.ط،دار المعرفة الجامعية،مصر،2000م.

*زهير إحدادن: شخصيات ومواقف تاريخية، د.ط، الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، دحلب، 2012م.

الرسائل الجامعية:

*مختاري الطيب:اللجنة الإفريقية،مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر والمقاومة الوطنية والثورة التحريرية،إشراف:بوعزة بوضرساية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ،جامعة الجزائر2،2009-2010م.

*فاطمة حباش:المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري1844-1870م،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:بن نعمية عبد المجيد،جامعة وهران،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية،قسم التاريخ وعلم الآثار،،2013-2014م.

*كليل صالح:التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر1830-1871م ،أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة-،2018/2017م.

*حدة بولافة:واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال ،ماجستير تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة،دعمر بغزوز،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011م.

*صالح حيمر:السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)،مذكرة لنيل درجة دكتوراه العلوم قي التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ وعلم الآثار،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2014/2013م.

*بن داهة عدة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830م-1962م،ج1،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2007م.

*رحيمة غسكيل:التشريعات العقارية الفرنسية ودورها في تدعيم الحركة الاستيطانية(1830-1873)،قسم العلوم الإنسانية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة،إشراف:شهرزاد شلبي،2016/2015م.

*عماد لبيد:الاستيطان والتوطين:الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،إشراف:ا.د محمد رضا مزوي،2010م-2011م.

الفهرس

مقدمة 6

مدخل..... 11

الفصل الأول:فترة الحكم الملكي..... 13

المبحث الأول:مرحلة التردد والتسيير بالمراسيم والقرارات (1830/1834) 14

الحكومة العامة مع بداية الاحتلال: 14

المبحث الثاني: اللجنة الإفريقية 19

1/ اللجنة الإفريقية الأولى 20

2/اللجنة الإفريقية الثانية وتنظيمها: 22

3/التقرير النهائي للجنتين الأولى والثانية: 22

المبحث الثالث: 25

التشكيلات الإدارية والتقسيم الجغرافي للجزائر خلال الفترة الثانية(1834م/1848م 25

1/الإدارة: 25

2/تقسيم الجزائر إلى مقاطعات: 27

المبحث الرابع: المكاتب العربية 29

1/تعريفها: 29

2/نشأتها: 29

3/مهامها: 30

4/أهدافها: 31

الفصل الثاني:فترة حكم الجمهورية الثانية1848-1852م..... 32

المبحث الأول:الإطاحة بحكم لويس فيليب وضغط المعمرين للتخلص من سيطرة الحكم العسكري..... 34

1/ثورة فبراير والإطاحة بالملك: 34

2/تراجع سيطرة الحكم العسكري أمام ضغط المعمرين: 34

المبحث الثاني:التشريعات العقارية (مصادرة الأراضي وفرنستها)..... 37

1/بداية الاستحواذ على أملاك البايلك والمعارضين: 37

2/بروز التشريعات العقارية وأساليب انتقال الملكية من أصحاب الأرض إلى المستوطنين..... 37

الفهرس

المبحث الثالث:دعم الاستيطان لضمان دوام السيطرة الفرنسية على الجزائر.....41
1/مفهوم الاستيطان وأنواعه:.....41
2/الاستيطان خلال فترة الحكم العسكري: 42
1.2/إبان فترة القادة العسكريون(1830-1834م):.....42
2.2/إبان فترة الحكام العامون (من1834م إلى بداية قيام الجمهورية لثانية 1848 م):.....42
3.2/إبان عهد الجمهورية الثانية 1848م-1852م:.....44
4.2/إبان فترة الحكم الإمبراطوري 1852م-1870م:.....45
الفصل الثالث:فترة الحكم الإمبراطوري 1852-1870م.....47
المبحث الأول:التعريف بالإمبراطور وظروف وصوله للحكم وسياسته. 48
1/مولده ونشأته: 49
2/ظروف بلوغه سدة الحكم: .....50.....
3/سياسته : .....50.....
3-1:خارجيا .....50.....
3-2:داخليا .....51.....
المبحث الثاني:استحداث وزارة الجزائر والمستعمرات(1858م-1860م).....54
المبحث الثالث:مشروع إقامة مملكة عربية.....56
الخاتمة:.....59
قائمة المصادر والمراجع:.....62
فهرس المحتويات.....65